

تقديم

السيدات والسادة المشاركات والمشاركون، الصديقات والأصدقاء

مرحبًا بكن وبكم جميعًا في المغرب. أرض تلتقي فيها الحداثة بالتقاليد وتتلاقح لتشكّل تراثًا فريدًا تتفاعل داخله مجموعة من مقومات وروافد تاريخ عريق؛ موقع جغرافي متميز على ضفاف البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي يربط بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي.

الملتقى الدولي لحقوق الإنسان بالرباط، ملتقى تحتضنه مدينة الأنوار - الرباط؛ مدينة تحتفي بعراقة وجذور ضاربة في التاريخ وتستشرف المستقبل والإمكانيات والفرص التي يتيحها... مدينة مدرجة في قائمة التراث العالمي لليونسكو، تشكل اليوم وجهة لمنتديات حقوق الإنسان وملتقيات ولقاءاتها.

ينعقد هذا المنتدى الدولي في وقت يشهد فيه العالم أزمات متواصلة، تشتد فيه الحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى النقاش والتفاعل وتقاسم وجهات النظر والبحث عن حلول مشتركة. هذا الملتقى الذي تحتضنه الرباط، قبيل انطلاق فعاليات المنتدى العالمي الثالث لحقوق الإنسان، ليس فرصة لتسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان والتطرق للأسباب الرئيسية للتحديات العابرة للأوطان والتهديدات العالمية الناشئة فحسب، بل هو أيضا منتدى نبغى من خلاله الوصول إلى مبادرات فعلية وفعالة والخروج بتوصيات نقدمها للمنتدى العالمي الثالث بالأرجنتين.

هذا التجمع الدولي ثمرة للتعاون بين المركز الدولي للنهوض بحقوق الإنسان-اليونسكو CIPDH-UNESCO بجمهورية الأرجنتين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، يعبر أيضا عن التزامنا الدائم بالنهوض بالمشاركة والعدالة والحكامة الجيدة والمساواة بين الجنسين واحترام التنوع وتكريس الحريات الأساسية...

نحن واثقون من أن منتدى الرباط سيكون محفزًا وسيشكل فرصة لتحقيق أقصى قدر من التفاعل الرفيع المستوى بين جميع ضيوفنا والمتحدثات/ين الرئيسيات/ين وكافة المشاركات/ين. وكما عودتنا الرباط دوما، نحن على ثقة أن المنتدى سيكون موعدا تنير توصياته نقاشات المستقبل... من أجل غد حقوقي أكثر إشراقًا.

حضوركم وحضوركم خلال المنتدى الدولي لحقوق الإنسان بالرباط سيعطيه دافعا وقوة معنوية كبيرة، بالنظر لأننا جميعا نعمل على استلهام كونية فضلى نطمح أن ينعكس زخمها على كل ما هو وطني ومحلي.

مرحبا بكن وبكم جميعا في مدينة الرباط!

آمنة بوغياش
باسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان
والمركز الدولي للنهوض بحقوق الإنسان-اليونسكو

مذكرة مفاهيمية

بالرغم من التحولات الكبيرة التي شهدتها العالم منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لاتزال حقوق الإنسان تواجه تحديات كبيرة، بل أكثر من ذلك، لا تزال فلسفة الحقوق في جوهرها تتحدد أحياناً، وفي عدة بلدان، انطلاقاً من عوامل داخلية وخارجية ذات طبيعة ثقافية أو سياسية وغيرها، وتتأثر بالسياقات التنموية التي تختلف من دولة إلى أخرى.

وقد ظهرت أصوات واجتهادات فكرية تعتبر أن عصر حقوق الإنسان قد انتهى على ضوء تصاعد أشكال مختلفة من القومية المعادية للأجانب والشعبوية العابرة للحدود، ولتواتر أزمات أمنية متعددة الأبعاد وأزمات طائفية وتوترات هوياتية ضيقة ومنغلقة. في هذا السياق، وفي ظل وضعية تطبعها الشكوك ويسودها التمييز كظاهرة أصبحت تتوطن في المجتمعات بشكل متزايد، يتواصل ظهور محاولات التشكيك في كونية حقوق الإنسان، وأصبح من المألوف بروز نزعات تروج تشاؤماً كبيراً بخصوص مستقبل الحقوق وفعاليتها.

من جهة أخرى فإن النقاشات الحقوقية تعرف استقطاباً وتسييساً كبيرين، حيث يجد المدافعون أنفسهم أحياناً محاصرين داخل دوامة تهدد بإبطاء الدينامية الجماعية التي اتسمت بها عملية وضع أسس الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وفي مواجهة تحديات وإشكاليات ناشئة تتفاعل مع عناصر تقع أحياناً خارج نطاق تطبيق النصوص القانونية ومسؤولية السلطات.

وفي ضوء كل هذه التطورات، تبرز العديد من الأسئلة الملحة: هل يحتاج العالم اليوم إلى تطور مفاهيمي يسائل الطرق المتبعة في الترافع والدفاع عن حقوق الإنسان؟ أي معنى وأي مضمون وأية أهداف يمكن أن يتخذها العمل الحقوقي في هذا السياق؟ ما هي الروابط والتفاعلات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في هذه الدينامية التي تمتزج وتتفاعل داخلها عناصر اجتماعية وسياسية وقانونية وثقافية وغيرها؟ وهل من الضروري إعادة طرح حقوق الإنسان كإشكالية لتحريرها من الالتباسات والتناقضات والغموض وإعادتها إلى صلب النقاشات الدولية؟

مما لا شك فيه أنه من الصعب، في هذه السياقات الوطنية والدولية المعاصرة، تقديم تشخيص دقيق للواقع الذي تعيشه حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

تشكل الاجتماعات والمنتديات فرصة للفاعلين والمدافعين عن حقوق الإنسان لتقاسم الخبرات ومناقشة التحديات والحلول والتفكير بشكل جماعي وتشاركي حول مختلف القضايا والإشكاليات، خاصة في سياق الزخم الحقوقي الإنساني الذي يميز فترات ما بعد الأزمات الدولية كأزمة كوفيد-19، والتي أصبحت عنصراً مركزياً في عملية تجديد فهم الإشكاليات الحقوقية.

في هذا الإطار، وتمهيدا للمنتدى العالمي الثالث لحقوق الإنسان (منتدى بونيس إيرس)، ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعاون مع المركز الدولي لتعزيز حقوق الإنسان (CIPDH-UNESCO) الذي يشرف على تنظيم هذا المنتدى العالمي وعلى تنسيق أمانته التنفيذية، منتدى دولي قبل عقد هذه الدورة (المنتدى الدولي للرباط). وذلك يومي 17 و18 فبراير 2023.

في هذا الصدد، من بين جميع القضايا المدرجة على جدول أعمال الفاعلين المؤسستين والمدافعين عن حقوق الإنسان على حد سواء، تبرز مسألة تدارس التعقيدات التي تطرحه التحديات المرتبطة بثلاث إشكاليات كأولوية

الرباط

اللقاء القبلي - المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

ذات راهنية ملحة. فقد أضحت التغيرات المناخية تشكل تهديدًا مستجدًا عابرا للحدود وتشكل خطرا متناميا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء العالم، حيث يمكن أن ترتبط بشكل مباشر بمختلف أشكال العنف وعدم الاستقرار في السياقات الهشة، كما أنها من المرجح أن تصبح سببًا لـ "الهجرة القسرية" وأن تعمق، بالتالي، الواقع غير المتكافئ للحركية والتنقل بين الجنوب والشمال.

وترتبط الإشكالية الثانية بالهجرة ومسألة إعادة استكشاف وتدارس بعض العوامل التي تعيق ترجمة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان إلى ضمانات لحماية فعالية للمهاجرين على أرض الواقع. أما الإشكالية الثالثة فتتعلق بالعدالة الانتقالية والذاكرة والمصالحة في البلدان التي شهدت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في سياقات ما بعد النزاعات بشكل عام. وقد أظهرت التجارب الانتقالية في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا أن جودة النظام الديمقراطي خلال فترات ما بعد النزاعات وترسيخ ضمانات عدم تكرار الانتهاكات تعتمد إلى حد كبير على الطريقة التي يتعامل بها مختلف أصحاب المصلحة مع مسلسل المصالحة المفتوح، خاصة فيما يتعلق بقضايا الذاكرة والتاريخ والهوية. وسيشكل منتدى الرباط فرصة للقاء بين مسؤولين وأكاديميين وخبراء وممثلين لمنظمات وطنية ودولية لحقوق الإنسان للتباحث حول التحديات والتطورات المسجلة على مستوى ثلاثة مواضيع، وفقا لأسئلة وورقات مفاهيمية (أدناه).

يأمل هذا المنتدى الدولي الخروج بجملة من المقترحات والتوصيات سيتم تقديمها خلال المنتدى العالمي الثالث لحقوق الإنسان خاصة وأن برنامجه سيتطرق لمجموعة من المواضيع والأسئلة الفرعية المتعلقة بالقضايا الثلاثة المذكورة أعلاه، وسيشكل فرصة للتفكير في التداعيات الحقوقية لعدد من القضايا العابرة للحدود والمرتبطة بانعكاسات وباء كوفيد19- والتغيرات المناخية والأزمات الطاقية والمالية.

يأتي تنظيم هذا المنتدى نتيجة لتعاون تم إطلاقه بين المركز الدولي لتعزيز حقوق الإنسان بالأرجنتين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب ويمثل استمرارًا منطقيًا لانخراط هذا الأخير في دينامية المنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

أ- جلسات موضوعاتية العدالة الانتقالية والذاكرة وضمانات عدم التكرار

على الرغم من كون مفهوم "العدالة الانتقالية" من بين المفاهيم الحديثة فإن تعريفه يختلف باختلاف المباحث المعرفية (حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وفقه القانون الدولي)، غير أن كل هذه المقاربات، وإن اختلفت في بعض الجزئيات، فهي تكاد تجمع على أن "العدالة الانتقالية" هي مجموعة متكاملة من العمليات والآليات التي يحاول من خلالها مجتمع معين التصالح مع إرث انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على نطاق واسع في حقبة معينة من تاريخه، وذلك بهدف ضمان المسائلة، وخدمة العدالة، وتحقيق المصالحة.

والملاحظ أن تجارب "العدالة الانتقالية" وإن اختلفت من حيث السياق والشروط التاريخية، وتفاوتت حجم تدبير موازين القوى بين الفاعلين في بناء مساراتها، فإنها اهتمت في الغالب وبجميع أنحاء العالم تقريباً - بدرجات متفاوتة - بإجراءات التحري والتحقيق والتحكيم وجبر الضرر الفردي والجماعي للضحايا، واقتراح الإصلاحات الدستورية والمؤسسية وتعزيز الانتماء لمنظومة القانون الدولي وإصلاح القضاء ووضع استراتيجية للحكامة الأمنية وعدم الإفلات من العقاب وحفظ الذاكرة باعتبارها ضماناً لعدم التكرار.

ويطرح موضوع العدالة الانتقالية مجموعة من التحديات ليس بسبب الطابع البالغ التعقيد لمساراتها فحسب بل لكون نتائجها وتداعياتها لا يمكن حصرها أو التنبؤ بها. ولذلك فإن دراسة أي تجربة في العدالة الانتقالية ينبغي فهمها في إطار سياقها التاريخي، وتتبع نتائجها وأثارها على قطاعات ومجالات متنوعة، وهو ما يستدعي طرح مجموعة من الأسئلة من قبيل:

هل تقتصر العدالة الانتقالية على مجرد إجراءات تقنية وخطوات دستورية وتدابير مؤسسية لتفعيل إرادة سياسية لدى هذا البلد أو ذاك من البلدان التي شهدت توترات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؟ أم أن الأمر يتعلق بمسار شامل وهادئ يشتغل على فهم السيكولوجية الجماعية والهويات المتعددة، ويحاول اقتراح المداخل والحلول المناسبة لإدماج كل مكونات المجتمع، بما فيها العناصر المعقدة والمنطوية على ذاتها والعمل على صهرها في بوتقة الهوية الوطنية الكبرى الجامعة؟

وجواباً على هذه الأسئلة تشير بعض الدراسات إلى كون العدالة الانتقالية عملية بناء وهيكلية وليست مجرد رد فعل ظرفي، بل عملية تهدف إلى إرساء العدالة وتجنب كل عنصر قد يكون مصدر تعطيل أو إرباك. إنها عملية تهدف إلى بناء جسور تسمح للهويات الصغرى تحت الوطنية، التي عانت من الإقصاء والعزلة، بالاندماج في هوية جماعية متعددة.

ومن هذا المنطلق فإن الذاكرة الجماعية تحتل مكانة هامة في مسار العدالة الانتقالية. غير أنها تطرح في الوقت ذاته تساؤلات وإشكالات عدة. وتجدر الإشارة إلى أن مسألة بناء ذاكرة جماعية في مسارات المصالحة وتيسير سبل الانتقال الديمقراطي، تتجاوز مطلب السلم وحماية التماسك الاجتماعي لدولة ما حيث أصبحت تتحول تدريجياً إلى مرتكز أساسي لبناء السلم والوئام الوطني خاصة في الدول الخارجة لتوها من الأزمات الداخلية العنيفة. لذلك، بدأ المجتمع الدولي، تحت ضغط ديناميات التحول المرتبطة بالمجتمع الرقمي والذكاء الاصطناعي ومخلفات التغيرات المناخية، بتركيز اهتمامه تدريجياً نحو الهويات الصغرى المغلقة المتمركزة حول نفسها والرافضة للآخر، وهو ما أصبح يفرض أكثر من أي وقت مضى البحث عن الأدوات والوسائل المساعدة على صياغة وبناء سردية ذاكرة جماعية قادرة على مواجهة تداعيات الإقصاء ونزع الصفة الإنسانية عن الآخر.

الأهداف والاشكاليات

- في خضم كل هذه التطورات، سيتم خلال الجلسات الموضوعاتية حول العدالة الانتقالية تقديم بعض التجارب والممارسات الفضلى والخروج بتوصيات حول الإشكاليات التالية:
- سياقات ومفاهيم تجارب العدالة الانتقالية.
 - كيف تؤثر إدارة موازين القوى والتوتر في بلد ما في تدبير التوافق والاختلاف لبناء مسار العدالة الانتقالية؟ أي دور للمنتظم الدولي في دعم وتعزيز مسار تجارب "العدالة الانتقالية"؟
 - ماذا نعني بالذاكرة الجماعية من زاوية حقوق الإنسان؟ ما العلاقة بين الذاكرة الفردية والجماعية، وما موقعها في كشف الحقيقة وبناء المصالحة؟ كيف يتحول بناء ذاكرة جماعية مشتركة عادلة إلى ضمانات صلبة لعدم التكرار؟
 - ألا يساهم خيار بناء ذاكرة جماعية مشتركة عادلة في تثبيت السلم والتماسك الاجتماعي وضمان حماية حقوق الإنسان؟ كيف يمكن أن يساهم بناء ذاكرة جماعية عادلة في تعزيز بناء السلم العابر للحدود، خاصة بالمحيط الأفريقي؟
 - كيف نجعل من بناء الذاكرة الجماعية خطة لتعزيز أفق التمكين للمرأة، باعتبارها الحلقة الأضعف لماضي الانتهاكات الجسيمة؟
 - كيف يمكن دمج مجالات العدالة الانتقالية وتغير المناخ بشكل أفضل للتعامل مع تحديات العدالة وحقوق الإنسان البيئية؟ وإلى أي مدى؟

المنهجية

- أ - المشاركون
ممثلون عن حكومات وبرلمانات وهيئات قضائية ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وأكاديميون ووسائل الإعلام.
- ب- الصيغة
ستعقد الموائد المستديرة على مدار يومين تليها مناقشات تفاعلية بإشراف مسيرين ومقررين.

النتائج المتوخاة

- إعداد وثيقة تلخص الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية سيتم تقديمها خلال المنتدى العالمي الثالث لحقوق الإنسان الذي سيعقد في مارس ببوينس آيرس.

II- تحديات الهجرة والتنقل وحماية حقوق الإنسان

يعيش العالم اليوم حركة كبرى على مستوى نقل وتنقل الأشخاص والرساميل التي أضحت تعبر الحدود على نطاق واسع وغير مسبوق في تاريخ البشرية.

الهجرة، باعتبارها ظاهرة إنسانية تضرب جذورها في التاريخ، تحدث لأسباب عديدة ومعقدة ومتشابكة أحياناً. بالإضافة إلى الأسباب المتعلقة بالتفاوت المسجل في التنمية بين دول الشمال والجنوب هناك عوامل أخرى معاصرة مرتبطة بالتغيرات المناخية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي غالباً ما يتم وصفها كنتائج وتجليات مرتبطة بالعمولة. وتتفاقم دوافع الهجرة بسبب استمرار بؤر التوتر والنزاعات المسلحة وما ينتج عنها من انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

من الملاحظ أن تدفقات الهجرة أصبحت تهم كل مناطق العالم حيث أن عدداً كبيراً من البلدان قد أصبحت في نفس الآن مصدراً للهجرة وبلدان عبور واستقبال للمهاجرين. ومن هنا، فقد أصبحت الهجرة، على غرار العديد من الظواهر البشرية الأخرى، موضع اهتمام القانون الدولي، الذي يسعى إلى تحديد الالتزامات والواجبات التي يتعين على الدول احترامها. وفي هذا الإطار، ودون الغوص في الجذور التاريخية، تجدر الإشارة إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكد في (المادة 13 § 2) أن " لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده"، كما تم تكريس هذا الحق في العديد من المعاهدات الدولية وخاصة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 12، 2).

ولضمان التنزيل الأمثل لهذا الحق، من البديهي أن يكون بإمكان الفرد دخول بلد آخر بعد مغادرة بلده الأصلي. غير أن القانون الدولي، وإن اعترف بحرية المهاجر في مغادرة بلده والعودة إليه، فإنه لا يضمن له الحق في دخول بلد آخر، وهو ما يجعل مسألة دخول الفرد لبلد غير بلده، إشكالية محورية في قضايا الهجرة من منظور حقوق الإنسان. فهل يعني صمت المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان بخصوص مسألة دخول المهاجرين إلى أراضي دولة ما أنها تدخل حصرياً في نطاق الصلاحيات التي تنفرد بها الدولة؟ وهل يمكن القول إن مسألة الهجرة في بعدها المتعلق بمغادرة البلد الأصلي تنتمي إلى مجال القانون الدولي، بينما تدخل الهجرة في بعدها المتعلق بدخول أراضي دولة أخرى ضمن الصلاحيات السيادية للدول؟ تلك أسئلة تطرح إشكاليات شائكة ومعقدة، يصعب الإجابة عليها بشكل قطعي حيث لا زالت المصاعب والخلافات التي واكبت ظهور مفهوم الحق في الهجرة مستمرة، ويشهد واقع التنقل بين مواطني البلدان الغنية في الشمال ومواطني الجنوب وتأمين الحدود على أن غالبية الأشخاص الذين يُجبرون على الهجرة ليس لديهم الحق في القيام بذلك بحرية.

وفي جميع الأحوال فإن قضايا الهجرة كظاهرة إنسانية لازالت تطرح تحديات حقوقية كبيرة، سواء من حيث دوافعها أو خصائصها أو بعدها الإنساني. فإذا كان البعد الأمني متأصلاً في كل حركة سكانية، وإذا كان من المشروع دمج هذا البعد في سياسات الهجرة الخاصة بكل دولة، فإنه لا يمكنه تبرير الانتهاكات التي تطال الحقوق الأساسية للأشخاص أو اعتباره ذريعة للتنصل من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول بموجب القانون الدولي العام وحقوق الإنسان. فمن جهة، إذا كانت سياسات الهجرة من اختصاص الدول، فإن هذه السياسات يجب أن تحترم معايير حماية حقوق الأجانب كما تنص على ذلك الشريعة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة من جهة أخرى، إلى أن عملية تنزيل الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية تثير تعقيدات جديدة، حيث غالباً ما تتم معالجة قضايا الهجرة وفق مقاربة أمنية في غياب متطلبات الحماية والإدماج ومبادئ المسؤولية المشتركة والمشاورات الواسعة.

الأهداف

- التفكير والمساهمة في النقاش حول بعض قضايا الهجرة من منظور واجبات والتزامات الدول فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان؛
- مراجعة وتقييم التقدم المحرز في تنزيل الاتفاق العالمي بشأن الهجرة منذ اعتماده مع التركيز على:
 1. تقييم وتحديد تحديات تنزيل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
 2. تقييم الآليات الوطنية الهادفة إلى ترجمة أهداف الاتفاق العالمي إلى إجراءات ملموسة على المستوى الوطني (طرق البناء والحكامة والانعكاسات على عملية تنفيذ الأهداف)
 3. تقييم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة
 4. اقتراح توصيات لدعم تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي
- تعزيز وتقوية التفكير حول حكمة الهجرة من خلال:
 - أ) ضمان حماية الحقوق الأساسية للمهاجرين
 - ب) الاستفادة من مساهمات جميع أصحاب المصلحة المعنيين.
- إغناء النقاش والتفكير حول سبل تعزيز تعبئة الفاعلين المعنيين بقضايا التنقل (الدول، الأشخاص، الأكاديميون، الجمعيات، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ...) وحول طرق التعاون / الشراكة بين أصحاب المصلحة أنفسهم في أفق تعزيز بُعد قائم على حقوق الإنسان

الإشكاليات

- ما هي الفروقات الموجودة في التنزيل الفعلي للأبعاد الحمائية بين ما تنص عليه الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية والسياسات والإطارات المؤسسية والممارسات؟
- أية علاقة بين الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؟ ما هي القضايا التي تثيرها الهجرة من منظور التزامات حماية حقوق الإنسان المنوطة بالدول؟
- أي تقدم في إنزال الاتفاق العالمي منذ اعتماده؟ ما هي التحديات الرئيسية والممارسات الجيدة في إدارة حركية الهجرة؟ أي حلول وأساليب ومقاربات من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية؟
- ما هي سبل الدفاع عن مقاربة قائمة على حقوق الإنسان في سياسات الهجرة؟ وما هي سبل تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين؟

المنهجية

- أ - المشاركون ممثلون عن حكومات وبرلمانات وهيئات قضائية ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وأكاديميون ووسائل الإعلام.

ب - الصيغة

ستعقد الموائد المستديرة على مدار يومين تليها مناقشات تفاعلية يسهر ميسرون على تيسيرها بمساعدة مقررین.

1. النتائج المتوخاة

1. سيتم إعداد وثيقة نهائية تلخص الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية وتقديمها خلال المنتدى العالمي الثالث لحقوق الإنسان الذي سيعقد في مارس بيوينس آيرس.

III- هل حان الوقت لإعادة التفكير في ماهية وأساليب الترافع البيئي؟

في خضم سياقات دولية تتسم بتصاعد النزاعات والأزمات الإنسانية، لازال الترافع البيئي يراكم تطورات كمية ونوعية بعد عدة سنوات من اعتماد اتفاق باريس الذي أطلق مسلسل أنسنة جهود مكافحة التغيرات المناخية من خلال الإشارة بوضوح للالتزامات التي تقع على عاتق الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، فقد اعترف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في قراره 13/48 ولأول مرة بالحق في بيئة نقية وسليمة ومستدامة باعتباره حقاً من حقوق الإنسان. ويفرض هذا الاعتراف على الدول وبصفة تكاد تكون تلقائية اعتماد مقاربات متسقة وشمولية تجعل المواطن فاعلاً في عملية التنمية وغاية لها مع التأكيد على سلسلة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تهدف بشكل خاص إلى حفظ كرامة المواطنين وتحسين جودة حياتهم.

غير أن النتائج المتباينة للدورة الأخيرة من مؤتمر الأطراف COP27 تطرح العديد من الأسئلة المتعلقة بالتحديات التي لا يزال يتعين معالجتها من أجل التغلب على التهديدات المناخية المتعددة الأبعاد. وفي هذا الصدد، من المهم الوقوف عند المفارقة التي طبعت هذه الدورة التي نجحت في اعتماد قرار بشأن صندوق الأضرار المناخية لفائدة الدول التي تعاني من تأثير تغير المناخ في الوقت الذي فشلت فيه في التوصل إلى اتفاق يسمح بمعالجة شاملة للأسباب العميقة لهذه الظاهرة.

وفي جميع الأحوال، من الضروري التذكير أن إنشاء هذا الصندوق قد يتطلب اعتماد تدابير جديدة من شأن تصميمها وتنفيذها أن يثير تساؤلات جوهرية، كما أن العمل من أجل إعادة أنسنة الترافع حول التغيرات المناخية يبقى ضرورياً، من خلال وضع مسألة حماية الحقوق في قلب الاستراتيجيات المعتمدة، واستحضار حقوق الأجيال الحالية والقادمة. كما يتوجب من جهة أخرى البحث عن نموذج من شأنه القطع مع المقاربات التي تميل إلى التركيز فقط على الجوانب العلمية والتقنية والاقتصادية، بشكل يكرس الإنسان والبيئة كعناصر مترابطة وغير قابلة للتجزئة، ويعطي زخماً جديداً للترافع البيئي.

وبناء عليه، تهدف هذه الجلسة الموضوعاتية، من جهة، إلى تقييم الترافع البيئي والتفكير في طرق تعزيز أبعاده الحقوقية، ومن جهة أخرى، إلى مناقشة السبل الكفيلة بتطوير هذا الترافع ليشمل فهماً متقدماً وملمكاً متجدداً للتعقيدات التي تطرحها التطورات المسجلة وآثارها على الإنسان.

الأهداف:

- تحديد التقدم الذي تم إحرازه خلال مختلف دورات مؤتمر الأطراف، وتسهيل الضوء على الفرص المتاحة وإشكاليات تنفيذها.
- تقييم التطورات المسجلة في عملية إنفاذ اتفاق باريس منذ اعتماده؛
- حصر التطورات المحتملة التي يجب أن تأخذها الجهات الفاعلة بعين الاعتبار خلال ترافعها بخصوص انعكاسات التغيرات المناخية؛
- تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتدارس التحديات المطروحة ومناقشة الحلول المحتملة؛
- تحديد طرق مبتكرة للتعاون بين جميع الفاعلين المعنيين.

المنهجية

أ - المشاركون

ممثلون عن حكومات وبرلمانات وهيئات قضائية ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وأكاديميون ووسائل الإعلام.

ب - الصيغة

ستعقد الموائد المستديرة على مدار يومين تليها مناقشات تفاعلية يسهر ميسرون على تيسيرها بمساعدة مقرررين.

ج - إشكاليات توطر النقاشات

- ماذا حدث - أو لم يحدث - خلال مؤتمر الأطراف بمصر، أي تطورات وأية فرص؟ هل أكدت حصيلة المؤتمر "وهم" عمل دولي منسق في أفق سن تدابير قد تكون ملزمة؟

- تبنت النسخة الأخيرة من مؤتمر الأطراف، بعد مفاوضات صعبة، قراراً بشأن صندوق التعويض عن الأضرار التي سببتها التغيرات المناخية، وهو ما يثير تساؤلاً رئيسياً: بين صعوبة أعمال هذا الصندوق والسعي وراء عمل دولي منسق، أي مفاهيم يجب على فاعلي المجتمع المدني حملها لتأطير عملية التفكير بما يتجاوز مجرد تنفيذ أجندة المناخ الدولية؟

- كيف تضع الرؤية المتمحورة حول المناخ أولويات الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري قبل تحديات التنمية والصحة والفقير، في وقت يرى فيه العديد أنه لا يمكن فصل هذه العناصر والإشكاليات عن بعضها البعض؟

- ما هي التدابير التي يجب اتخاذها لضمان أنسنة التغيرات المناخية، ووضع مسألة حماية الحقوق في صلب الاستراتيجيات المعتمدة، ووضع الأفراد والأجيال الحالية أو المستقبلية في قلب هذه الإشكالية العالمية؟ وكيف يمكن إعادة وضع حقوق الإنسان في قلب السياسات المناخية لتجاوز المقاربات التي تميل إلى التركيز فقط على الجوانب العلمية أو التقنية أو حتى الاقتصادية؟

النتائج المتوخاة

سيتم إعداد وثيقة نهائية تلخص الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية وتقديمها خلال المنتدى العالمي الثالث لحقوق الإنسان الذي سيعقد في مارس ببوينس آيرس.

البرنامج

اليوم الأول: الجمعة 17 فبراير 2023

الجلسة الافتتاحية

تسيير الجلسة: السيد راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

10:15 - 09:00

- السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية؛
- السيد ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج بالمملكة المغربية (عبر الفيديو)؛
- السيد سانتياكو كافيرو، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والشؤون الدينية بالأرجنتين (عبر الفيديو)؛
- السيدة فرناندا خيل لاثانو، المديرية التنفيذية للمركز الدولي لتعزيز حقوق الإنسان-اليونسكو، الأرجنتين.

استراحة شاي

10:30 - 10:15

جلسة عامة التطورات والتحديات الناشئة

12:30 - 10:30

تسيير الجلسة: الأستاذة سوياتا مايجا، محامية، رئيسة سابقة للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التابعة للاتحاد الإفريقي

التغير المناخي

- السيد مالكوم داليسا، ملحق قضايا المناخ بالبعثة الدائمة لجمهورية فانواتو لدى الأمم المتحدة بنيويورك؛
- السيدة شرفات أفيلال، وزيرة سابقة منتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء، مكلفة بالماء، المغرب؛
- المقررة: السيدة ميكايل يوجاتزويوفا، مديرة الأبحاث، المركز الوطني لحقوق الإنسان بسلوفاكيا.

العدالة الانتقالية والذاكرة

- السيد عبد الحي المودن، خبير في العلوم السياسية وأستاذ جامعي في المغرب والولايات المتحدة الأمريكية وعضو سابق بهيئة الإنصاف والمصالحة؛
- السيد ريمو كارلوتو، المدير التنفيذي لمعهد السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان

البرنامج

بالسوق المشتركة ميركوسور (MERCOSUR)؛
المقرر: السيد محمد السعدي، أستاذ جامعي، المغرب

الهجرة والتنقل البشري

- السيد مانكور ندياي، وزير سابق للشؤون الخارجية والسنغاليين المقيمين بالخارج؛
- السيدة أوغوتشي فلورانس دانييلز، المديرية العامة المساعدة للمنظمة العالمية للهجرة؛
المقرر: السيد صادق نياس، الأمين العام للملتقى الإفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان

مناقشة 13:30 - 12:30

غداء 14:30 - 13:30

الجلسات الموضوعية

16:00 - 14:30

التغير المناخي وحقوق الإنسان

تسيير الجلسة: السيد ميشيل فورست، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني
بحماية المدافعين عن البيئة

عروض تقديمية

- السيد دفيد ر. بويد، المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع
ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة (عبر الفيديو)؛
- السيد دميلولا أولويي، نائب رئيس الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان
والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال؛
- محمد لاوال سليمان، رئيس اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بمنظمة التعاون
الإسلامي؛
- السيد كريستوفر بايناس بالديس، المدير العام لحقوق الإنسان والديمقراطية في وزارة
الشؤون الخارجية، المكسيك؛
- الأستاذة حورية التازي صادق، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان
بالرباط-سلا-القنيطرة، عضو بالمجلس العالمي للماء؛
- السيد بيتر سبلينتر، مستشار رئيسي في مجال التغيرات المناخية وحقوق الإنسان بالتحالف
العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛
- السيد تشونغسي أييه جوزيف، نائب رئيس الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي
والاجتماعي والثقافي بالاتحاد الإفريقي؛

- السيد أحمد أدهم عبد الله، نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان بدولة المالديف؛
- السيدة هنا فورستر، المديرية التنفيذية للمركز الإفريقي للديمقراطية ودراسات حقوق الإنسان.

المقرران:

- السيد أيمن عقيل، رئيس "مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان"؛
- السيدة فاتن توفيق، مسؤولة عن البرامج المشتركة لدى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

محاور المناقشة

- ماذا حدث - أو لم يحدث - خلال مؤتمر الأطراف بمصر، أي تطورات وأية فرص؟ هل أكدت حصيلة المؤتمر "وهم" عمل دولي منسق في أفق سن تدابير قد تكون ملزمة؟
- كيف تضع الرؤية المتمحورة حول المناخ أولويات الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري قبل تحديات التنمية والصحة والفقير، في وقت يرى فيه العديد أنه لا يمكن فصل هذه العناصر والإشكاليات عن بعضها البعض؟
- ما هي التدابير التي يجب اتخاذها لضمان أنسنة التغيرات المناخية، ووضع مسألة حماية الحقوق في صلب الاستراتيجيات المعتمدة، ووضع الأفراد والأجيال الحالية أو المستقبلية في قلب هذه الإشكالية العالمية؟ أية خارطة طريق بالنسبة لمؤتمر الأطراف 28؟

2 - العدالة الإنتقالية والذاكرة

- تسيير الجلسة: السيد هاني مجلي، مدير مساعد وكبير باحثين بمركز التعاون الدولي التابع لجامعة نيويورك.

عروض تقديمية

- السيدة أوا بالدي، رئيسة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للأمم المتحدة؛
- السيد فابيان سالفوي، المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر و ضمانات عدم التكرار؛
- السيد الحبيب بلكوش، رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، المغرب؛
- السيد ديبكو بلاثيث مارتين، المدير العام المعني بالذاكرة الديمقراطية بوزارة الرئاسة والعلاقات مع البرلمان والذاكرة الديمقراطية، إسبانيا؛
- السيدة ماريا فلورونثيا سيكورا، الوزيرة المفوضة، مديرية حقوق الإنسان، وزارة الخارجية والتجارة الدولية والشؤون الدينية، الأرجنتين؛
- السيدة ماريا غارثيا إريبارين، المديرية التنفيذية لمتحف الذاكرة وحقوق الإنسان، الشيلي؛
- السيدة فاطمة شوهان، نائبة رئيس لجنة حقوق الإنسان، جنوب إفريقيا؛
- السيد جوزيف ويتال، رئيس لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية، غانا؛
- السيد إفرايم إسحاق، مدير معهد الدراسات السامية بجامعة برينستون، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرباط

اللقاء القبلي - المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

المقرران:

- السيد عبد الرزاق روان، عضو لجنة الأمم المتحدة المعنية بمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية؛
- السيدة ماري لويز ميكاشيما، مستشارة رئيسية، نقابة المحامين، رواندا.

المناقشة

- سياقات تجارب العدالة الانتقالية (استعراض تجارب المغرب والأرجنتين والشيلي وجنوب إفريقيا وغانا)
- ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من المسارات الصاعدة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية؟ أي دور للمجتمع الدولي في دعم تجارب العدالة الانتقالية والنهوض بها؟
- كيف يمكن تعريف الذاكرة الجماعية من منظور حقوق الإنسان؟ وأي مقاربات يمكن اعتمادها لتعزيز تحويل مسار بناء الذاكرة الجماعية بما يضمن عدم التكرار؟
- كيف يمكن أن تساهم الذاكرة الجماعية في تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء السلم بين الدول، ولاسيما في القارة الإفريقية؟
- كيف يمكن الاستفادة من مسار بناء الذاكرة الجماعية لدعم تمكين النساء باعتبارهن من بين الفئات التي عانت من ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؟

3 - الهجرة والتنقل البشري

تسيير الجلسة: السيد رودريغو غوميث طورطوسا، مدير الدراسات والأبحاث، المركز الدولي لتعزيز حقوق الإنسان - اليونسكو، مساعد السكرتير التنفيذي للدورة الثالثة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الأرجنتين

عروض تقديمية

- السيد إدكار كورثو صوصا، رئيس اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التابعة للأمم المتحدة؛
- السيد محمد العمارتي، أستاذ جامعي وعضو اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة؛
- السيد إيبان مارتين، جامعة بومبو فابرا في برشلونة، إسبانيا، كبير باحثين بمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، المغرب؛
- السيد فرنسوا ريبب-ديكات، ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب؛
- السيد فرانك إيانكا، الأمين العام للمنظمة الديمقراطية للشغل للمهاجرين؛
- السيدة بريسيلا مبانكا، مكلفة بقضايا الهجرة بلجنة حقوق الإنسان بزيمبابوي، عضو الفريق العامل المعني بالهجرة التابع لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان؛
- السيد منير الفاسي، مدير حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية.

المقرران:

- السيد محمد شارف، أستاذ جامعي، عضو اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التابعة للأمم المتحدة؛

- السيدة ميلاني سونهاي كومباتي، عن الكتابة الإقليمية لشبكة غرب إفريقيا للمدافعين عن حقوق الإنسان.

المناقشة:

1. ما هي الفروقات الموجودة في التنزيل الفعلي للأبعاد الحمائية بين ما تنص عليه الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية والسياسات والإطارات المؤسسية والممارسات؟
2. أية علاقة بين الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؟
3. ما هي القضايا التي تثيرها الهجرة من منظور التزامات حماية حقوق الإنسان المنوطة بالدول؟
4. أي تقدم في إنزال الاتفاق العالمي منذ اعتماده؟ ما هي التحديات الرئيسية والممارسات الجيدة في إدارة حركية الهجرة؟ أي حلول وأساليب ومقاربات من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية؟
5. ما هي سبل الدفاع عن مقاربة قائمة على حقوق الإنسان في سياسات الهجرة؟
6. ما هي سبل تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين؟

استراحة شاي

16:30-16:00

تتمة الجلسات الموضوعاتية

18:00 - 16:30

حفل عشاء

22:00 - 20:00

تكريم ستة فاعلين بارزين في مجال حقوق الإنسان

السبت 18 فبراير 2023

جلسة تقديم مخرجات أشغال المنتدى

11:00 - 09:30

تسيير الجلسة: السيد لحبيب كمال، الائتلاف المغربي من أجل العدالة المناخية

تقديم الخلاصات الأولية للمشاركين

- مقرر الجلسة العامة
- مقرر الجلسة الموضوعاتية: التغير المناخي وحقوق الإنسان
- مقرر الجلسة الموضوعاتية: العدالة الانتقالية والذاكرة
- مقرر الجلسة الموضوعاتية: الهجرة والتنقل البشري

مناقشة عامة

استراحة شاي

11:30 - 11:00

تقديم الوثيقة الختامية للمنتدى

12:00 - 11:30

السيد مازن درويش، الأمين العام للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

الرباط

اللقاء القبلي - المنتدى
العالمي لحقوق الإنسان

الجلسة الختامية

13:00 - 12:00

تسيير الجلسة: السيد إدريسا ساو، رئيس مجموعة العمل المعنية بعقوبة الإعدام -اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بالاتحاد الإفريقي
- السيدة هيفاء أبو غزالة، رئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛
- السيدة أرائخا ريوس إشبيرييا، وزارة الشؤون الخارجية بالشيلي، مكلفة بتنظيم المنتدى العالمي القبلي لحقوق الإنسان بالشيلي؛
- السيد ماباسا فال، عضو اللجنة التنفيذية، المركز الإفريقي من أجل الديمقراطية ودراسات حقوق الإنسان؛
- السيدة فاطمة كابريرا، ممثلة منظمات حقوق الإنسان، المركز الدولي لتعزيز حقوق الإنسان-اليونسكو.
- السيد منير بنصالح، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب.

وجبة غداء

14:30 - 13:00

برنامج ثقافي: زيارة لمدينة الرباط.

18:00 - 15:00

السيدة أمينة بوعياش

تشغل حالياً منصب رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المملكة المغربية ونائب رئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. تقلدت سابقاً منصب رئيسة الفدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان وهي أول امرأة مغربية ترأست منظمة حقوقية حيث تم انتخابها على رأس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لولايتين متتاليتين. شغلت منصب سفيرة المغرب لدى دولتي السويد ولاتفيا وعضو باللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور المغربي لسنة 2011. وهي عضو باللجنة الأكاديمية للمؤتمر العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

السيد ناصر بوريطة

وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج. شغل منصب رئيس مصلحة الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة سنة 2002 ثم عُيِّن على رأس البعثة المغربية لدى الاتحاد الأوروبي ببروكسل إلى غاية دجنبر 2003 حيث ترأست قسم منظمة الأمم المتحدة ثم قسم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بوزارة الخارجية المغربية قبل أن يتولى سنة 2009 رئاسة ديوان وزارة الخارجية. وفي نفس السنة، تم تعيينه كاتباً أولاً في سفارة المغرب بفيينا إلى أن تقلد منصب الكتابة العامة لوزارة الخارجية المغربية سنة 2011 ثم وزيراً منتدباً لدى وزير الخارجية والتعاون سنة 2016.

السيد راجي الصوراني

محام ومناضل في مجال حقوق الإنسان والرئيس المؤسس للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. الحاصل على عدة جوائز في مجال حقوق الإنسان. وهو عضو في اللجنة الدولية للحقوقيين، ونائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان

السيد منير بنصالح

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تخرج من المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط وراكم خبرة طويلة في ميدان تدبير وإدارة المشاريع. كان عضواً نشيطاً داخل عدد من مجموعات العمل والتزافع والتعبئة حول قضايا حقوق الإنسان والحريات في المغرب وكذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي. تقلد

عدة مناصب مسؤولة في المنظمة المغربية لحقوق الإنسان. كما كان من بين قياديي حركة 20 فبراير ومؤسسي جمعية "حركة أنفاس ديمقراطية". كما كان عضواً باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء-سطات (من 2011 إلى 2018).

السيد سانتياغو كافيريو

متخصص في الشؤون السياسية بالأرجنتين. تخرج من جامعتي بوينس آيرس وتوركوأتو دي تيلا، تخصص علوم سياسية. انتخب أول مرة رئيساً لحزب العدالة المحلي في سان إيسيدرو سنة 2008، ثم انتخب عضواً في المجلس البلدي بنفس المدينة، وعمل في مختلف مناصب في محافظة بوينس آيرس حتى سنة 2010. كما تولى منصب نائب وزير التنمية الاجتماعية ووكيل السياسات الاجتماعية ما بين سنتي 2011 و2014. ووزير الشؤون الخارجية والديانات سنة 2021.

السيدة فيرناندا خيل لوثانو

أستاذة جامعية ومختصة في التاريخ. تشغل حالياً منصب المديرية التنفيذية للمركز الدولي لتعزيز حقوق الإنسان/اليونيسكو. السيدة خيل لوثانو أستاذة للتاريخ الاجتماعي وأميركا اللاتينية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة بوينس آيرس. حاصلة على ماجستير في علم الاجتماع والتحليل الثقافي (جامعة سان مارتين) وهي مديرة سابقة للجنة الخاصة المعنية بالجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر التابعة للهيئة التشريعية لمدينة بوينس آيرس.

السيدة سوياتا مايجا

خريجة المدرسة الوطنية للقضاء بباريس، والمدرسة الوطنية للإدارة في باماكو. عينت السيدة سوياتا مايجا في منصب نائبة الرئيس ثم رئيسة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. كما عملت مقررته خاصة لحقوق المرأة في إفريقيا (2007-2015) وترأست الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين ومجتمعاتهم في إفريقيا (2011-2019) وكذلك لجنة حماية المصابين بالسيدا (2015-2019). كما عينت سنة 2022 عضواً في الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة. وهي عضو في العديد من الجمعيات وتعمل حالياً محامية في بلدها، مالي

الرباط

اللقاء القبلي - المنتدى
العالمي لحقوق الإنسان

جامعيا في الولايات المتحدة وفي المغرب، تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية. وهو عضو سابق بهيئة الإنصاف والمصالحة وعضو سابق في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. أصدر السيد عبد الحي المودن عدة دراسات ومقالات حول الثقافة والفكر والاقتصاد السياسي.

السيد ريمو كارلوتو

المدير التنفيذي لمعهد السياسات العامة لحقوق الإنسان التابع للمجموعة الاقتصادية ميركوسور. كان سفيرا - ممثلا دوليا خاصا لقضايا حقوق الإنسان في استشارية الأرجنتين. ورئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب بين سنتي 2006-2015. شغل سابقا منصب أمين حقوق الإنسان في مقاطعة بوينس آيرس ومنسق البحث في اللجنة الوطنية للحق في الهوية التابعة لوزارة حقوق الإنسان الأرجنتينية، كما كان عضوا في اللجنة المعنية بأسر الأشخاص المختفين والمحتجزين لأسباب سياسية "لابلاتا" بين سنتي 1981 و 1989 وهو أستاذ في جامعة لانوس الوطنية (UNLA).

السيد محمد سعدي

حاصل على الدكتوراه في القانون العام وعلى شهادة الماستر في القانون الدولي لحقوق الإنسان. أستاذ حقوق الإنسان والعلوم السياسية بجامعة محمد الأول وعضو وحدة حفظ الذاكرة والنهوض بالتاريخ المغربي بمختلف روافده بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان. خبير لدى المركز الوطني للبحث العلمي والتقني بالرباط، عضو الجمعية الدولية لعلم الاجتماع والجمعية الدولية لعلم السياسة وعضو عامل بالمجلس العربي للعلوم الاجتماعية، تنصب اهتماماته البحثية على حقوق الإنسان والبحوث الاجتماعية الميدانية الخاصة ببعض الفئات الاجتماعية (النساء، الشباب...).

السيد مانكور ندياي

خريج المدرسة الوطنية للإدارة في السنغال. اشتغل مدرسا ودبلوماسيا. بين سنتي 1997 و 2003، عمل السيد ندياي في البعثة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة بنيويورك. وشغل منصب سفير السنغال في مالي سنة 2010، ثم في فرنسا سنة 2012 قبل أن يتم تعيينه وزيرا للخارجية بالسنغال، وهو المنصب الذي

السيد مالكوم داليسا

خبير في مجال تدبير أنشطة التنمية، ولاسيما فيما يتعلق باقتراح وتنفيذ السياسات ذات الصلة بالبيئية والتغيرات المناخية وتقييمها. ساهم في إدماج قضايا البيئة والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ في التخطيط والاستثمارات وتصميم المشاريع بجمهورية فانواتو ومنطقة المحيط الهادئ. ويشارك السيد داليسا حاليا في دعم جهود حملة فانواتو الرامية إلى الحصول على فتوى من محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بتغير المناخ وحقوق الإنسان. كما يشغل حاليا منصب ملحق للمناخ لدى البعثة الدائمة لفانواتو لدى الأمم المتحدة.

السيدة شرفات أفيال

شغلت منصب وزيرة مكلفة بالماء في الحكومة المغربية بين سنتي 2013 و 2018 وهي حاليا خبيرة في الموارد المائية. انتخبت نائبة برلمانية في مجلس النواب من 2011 إلى 2013. منذ تخرجها من المدرسة المحمدية للمهندسين سنة 1997، اكتسبت السيدة أفيال خبرة كبيرة في مجالات حكامه المياه والتخطيط والإدارة المتكاملة للموارد المائية واستراتيجيات التكيف مع التغيرات المناخية، وكذا تعميم مقاربة النوع في قطاع المياه، إلخ. وهي عضو في المجلس الاستشاري لمنتدى الشرق الأوسط للمياه ومؤسسة مشاركة للمبادرة الإقليمية حول تعزيز دور المرأة في دبلوماسية المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

السيدة ميكايلا أوجزابوفا

رئيسة فريق البحث في المركز الوطني السلوفاكي لحقوق الإنسان. تشتغل في أبحاثها على رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى أثر التغيرات المناخية على حقوق الإنسان، وعلى المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في السياسات المناخية والاجتماعية في الجمهورية السلوفاكية. تعمل مدربة في مجال التثقيف في مجال حقوق الإنسان وترتكز على المساواة بين الجنسين وتمكين الأطفال والشباب في وضعية هشّة.

السيد عبد الحي المودن

باحث في العلوم السياسية، حاصل على الإجازة في الحقوق من كلية الحقوق بالرباط وماجستير في العلوم السياسية من جامعة ويست فلوريدا ودكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ميتشيغان. عمل أستاذا

السيد دفيد ر. بويد

محام وناشط ودبلوماسي كندي في مجال البيئة، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة منذ سنة 2018. تخرج من جامعة ألبرتا وجامعة تورنتو. حاصل على شهادة الدكتوراه في إدارة الموارد والدراسات البيئية من جامعة كولومبيا البريطانية حيث يُدرّس القانون والسياسة والاستدامة. شغل السيد بويد منصب المدير التنفيذي للعدالة الإيكولوجية، كما عمل مستشارا للاستدامة لرئيس الوزراء الكندي وللعديد من الحكومات لخبرته في سياسة حقوق الإنسان. والسيد بويد عضو في اللجنة العالمية للقانون البيئي، ومستشار متخصص في مبادرة الأمم المتحدة للانسجام مع الطبيعة، وعضو في تحالف القانون البيئي في جميع أنحاء العالم.

السيد داميلولا س. أولاووي

أستاذ ورئيس كرسي اليونسكو للقانون البيئي والتنمية المستدامة في جامعة حمد بن خليفة في قطر. وهو أيضا مدير معهد النفط والغاز والطاقة والبيئة والتنمية المستدامة في جامعة آفي بابالولا بنيجيريا. وبين العامين 2020 و2022، شغل منصب خبير مستقل في مجموعة العمل المعنية بالصناعات الاستخراجية والبيئة وانتهاكات حقوق الإنسان في أفريقيا التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وأولاووي من كبار المحامين في نيجيريا، وقد عمل كرئيس مشارك للجنة تعليم الحقوق التابعة لنقابة المحامين في نيجيريا، وكان عضواً في مجلس إدارة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية النيجيرية. وهو حاصل على دكتوراه في فلسفة القانون من جامعة أكسفورد.

السيد محمد لوال سليمان

السفير محمد لوال سليمان هو دبلوماسي نيجيري متقاعد، له خبرة في التأطير الثنائي ومتعدد الأطراف. عمل سفيرا لدى ماليزيا وإندونيسيا والبرازيل والصين ولدى البعثة الدائمة لنيجيريا بالأمم المتحدة في نيويورك، حيث اشتغل على ملفات مختلفة، بما في ذلك التعاون الإفريقي وحقوق الإنسان. سنة 2018، تم انتخاب السفير سليمان عضوا في الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وأعيد انتخابه في 2021 لولاية ثانية.

شغله من 2012 إلى 2017. سنة 2019، تم ترشيحه رئيسا لبعثة الأمم المتحدة المندمجة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى. ويشغل منذ 2019، منصب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بجمهورية إفريقيا الوسطى.

السيدة أوغوتشي فلورنس دانييلز

تخرجت من جامعة إيبادان، بنيجيريا وشغلت منصب نائبة مدير برنامج التحالف الإفريقي للشباب بصندوق الأمم المتحدة للسكان ثم نائبة لممثل الصندوق في نيبال، وبعدها ممثلة له في الفلبين. عينت منسقة للشؤون الإنسانية سنة 2012، ثم منسقة مقيمة بالنيابة. تمت ترقية السيدة أوغوتشي رئيسة لفرع الشؤون الإنسانية والسياسات الهشة في شعبة البرامج التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لتشغل بعد ذلك منصب منسقة مقيمة للأمم المتحدة في إيران، قبل أن تعمل رئيسة لموظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وتولت في شتنبر 2021 منصب نائب المدير العام لعمليات في المنظمة الدولية للهجرة.

السيد صادق نياس

باحث في مجال البيئة، خريج معهد العلوم البيئية (ISE) بجامعة الشيخ أنتا ديوب بداكار. شغل منصب رئيس اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان. رئيس شعبة حماية اللاجئين والمهاجرين وممثل المنتدى الإفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان. عضو لجنة الحكامة الوطنية (CNG) بالسينغال منذ سنة 2017..

السيد ميشيل فورست

ناشط في مجال حقوق الإنسان. شغل منصب المدير التنفيذي لمنظمة العفو الدولية في فرنسا ومديرا تنفيذيا ل"العصبة الفرنسية ضد السرطان"، بمكتب العلوم الاجتماعية والإنسانية التابع لليونسكو. عين سنة 2005 أمينا عاما للجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان. انطلقت مسيرته المهنية داخل الأمم المتحدة سنة 2008، يبتدئ من منصب الخبير المستقل في هايتي، ثم رئيس لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. ليصبح سنة 2014 مقرا خاصا للأمم المتحدة معنيا بالمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ شهر يونيو 2022، يشغل فورست منصب المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن البيئة.

الرباط

اللقاء القبلي - المنتدى
العالمي لحقوق الإنسان

وهو أيضًا عضو في الجمعية العامة الرابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد الأفريقي حيث تم انتخابه نائبًا لرئيس المجلس لوسط إفريقيا. حصل على درجة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وهو خبير متمرس في مجال حقوق الإنسان يعمل على الوصول إلى العدالة وسيادة القانون والحوكمة والديمقراطية والنيابة العامة وقضاء الأحداث وسلسلة العدالة الجنائية وآليات المساءلة وإصلاحات قطاع العدالة وقرار العدالة البديل.

السيد أحمد أدهم عبد الله

نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجمهورية المالديف، ومن المؤسسين لمجموعة عمل حقوق الإنسان وتغير المناخ بالتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. حصل على دكتوراه في القانون من جامعة ولونغونغ (أستراليا) ودرجة الماجستير من المملكة المتحدة. تشمل اهتماماته البحثية القانون البيئي وقانون حقوق الإنسان ومنع الجريمة عبر الوطنية.

السيدة هنا فورستر

المديرة التنفيذية للمركز الإفريقي من أجل الديمقراطية ودراسات حقوق الإنسان الذي يوجد مقره في بانجول، عاصمة غامبيا. شاركت على نطاق واسع في المنظومات والآليات الإفريقية والدولية لحقوق الإنسان واشتغلت مع لجنة الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) بإفريقيا. إضافة إلى ذلك، عملت السيدة فورستر مع المجتمع المدني على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لأكثر من ثلاثة عقود، كما شغلت منصب خبيرة التربية وخبيرة المعلومات في وزارة التربية والتعليم لأكثر من اثني عشر سنة.

السيد أيمن عقيل

رئيس منظمة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ومنسق الشبكة الوطنية المصرية لمؤسسة أنا ليند. مستشار في مجال التنمية والتدريب وبناء القدرات، ومحاضر ومدرس في القضايا المتعلقة باللامركزية والحكامة المحلية الجيدة، والصكوك والآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

ويشغل حاليًا منصب رئيس هذه اللجنة. تخرج من جامعة زاريا بأحمدو بيلو بنيجيريا سنة 1981، وهو حاصل على بكالوريوس في التاريخ والعلوم السياسية.

السيد كريستوفر باليناس بالديس

حاصل على الدكتوراه في الفلسفة والسياسة بجامعة أكسفورد. في دجنبر 2018، عين مديرا عاما لحقوق الإنسان والديمقراطية في وزارة الخارجية بالمكسيك، ليتولى مسؤولية تنسيق السياسة الخارجية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. نشر الدكتور باليناس فالديس مقالات في الصحف الرائدة في أوروبا وأمريكا اللاتينية. وحصل، سنة 2000، على وسام غابينو باريدا في العلوم السياسية من الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك.

السيدة حورية صادق التازي

رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط-سلا-القنيطرة؛ محامية وأستاذة جامعية وخبيرة في قضايا الماء والتنمية المستدامة، حاكمة بالمجلس العالمي للمياه

السيد بيتر سبليتر

خبير استشاري مستقل في مجال حقوق الإنسان. يشتغل مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان وتغير المناخ. تولى السيد سبليتر سابقا منصب الأمين التنفيذي للجنة المستقلة رفيعة المستوى المعنية بدراسة دور الصندوق العالمي للحياة البرية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المحمية ب ستة بلدان في وسط إفريقيا وجنوب آسيا. مثل، بين سنتي 2004 و 2016، منظمة العفو الدولية في الأمم المتحدة وقاد عمل المنظمة بجنيف. اشتغل بين سنتي 1985 و 2004 في الدبلوماسية متعددة الأطراف لحقوق الإنسان، والقانون التجاري الدولي، ومجالات أخرى مختلفة مع وزارتي الخارجية والعدل الكنديتين

السيد تشونغسي آيه جوزيف

هو المدير التنفيذي لمركز حقوق الإنسان والدعوة للسلام، والممثل الدائم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في مكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك وفيينا.

منذ ماي 2018. وهو عضو في الجمعيات العامة للمعهد الدولي لحقوق الإنسان ومعهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. ألف السيد سالفولي العديد من الكتب والمقالات حول القانون الدولي لحقوق الإنسان.

السيد الحبيب بلكوش

رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، خبير مستشار في مجالات حقوق الإنسان لدى عدد من المؤسسات الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية، وناشط حقوقي. تقلد عدة مسؤوليات في هذا المجال منها: خبير مستشار لدى وزير حقوق الإنسان (1998-2000)، مدير مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان (2000-2005). مدير لبرنامج الهجرة لدى الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان (2005-2006)، منسق وطني لمشاريع تعاون دولية في مجال حقوق الإنسان.

السيد ديكو بلانكيت مارتن

حاصل على شهادة في القانون من جامعة كارلوس الثالث بمدريد. يشغل حاليا منصب المدير العام للذاكرة الديمقراطية. كما شغل سابقا عدة مناصب عليا، أبرزها منصب كبير المستشارين في ديوان النائب الأول لرئيس الحكومة ومستشار بديوان وزير المساواة ثم رئيسا لبلدية مدريد. هو أستاذ في فلسفة القانون بجامعة كارلوس الثالث بمدريد، وعضو في معهد حقوق الإنسان غريغوريو بيسيس - باربا. له منشورات أكاديمية وصحفية مختلفة عن تاريخ حقوق الإنسان ونظريتها. كما كان عضوا في اللجنة التوجيهية للتحالف العالمي من أجل التربية في مجال العدالة ما بين سنتي 2008 و2012.

السيدة ماريا فلورنثيا سيكورا

محامية، حاصلة على درجة الماجستير في الفلسفة والعلوم السياسية، تعمل مديرة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية الأرجنتينية. وتناولت في أطروحتها التحليل المقارن للسياسة الخارجية في مجال حقوق الإنسان بين الأرجنتين وجنوب إفريقيا. شغلت منصب القائم بالأعمال في سفارة الأرجنتين في جنوب أفريقيا

السيد عقيل مستشار قانوني للعديد من منظمات المجتمع المدني المصرية والدولية

السيدة فاتن توفيق

مسؤولة مساعدة في برامج قسم التكيف التابعة لأمانة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). ساهمت في تأليف فصل عن التقدم العالمي في تخطيط التكيف في تقرير فجوة التكيف لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من 2020 إلى 2022. السيدة توفيق هي أيضا نقطة الاتصال في الأمانة العامة لحقوق الإنسان وتغير المناخ.

السيد هاني مجلي

مدير مساعد وأحد أبرز المحاضرين بمركز التعاون الدولي التابع لجامعة نيويورك. يتمركز عمله حول التطرف وحقوق الإنسان والقانون. تقلد منصب رئيس قسم آسيا المحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. السيد مجلي نائب سابق لرئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية. أشرف على عدة برامج بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، من خلال إدارة بعثات الاستطلاع حول حقوق الإنسان وقيادة محادثات رفيعة المستوى مع رؤساء الدول والحكومات.

السيدة أوا بالدي

رئيسة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، لها خبرة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولاسيما نظم حقوق الإنسان الإفريقية. عملت محللة إعلامية في كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى وفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا بيساو.

السيد فاييان سالفولي

محام وأستاذ في مجال حقوق الإنسان. حاصل على الدكتوراه في العلوم القانونية والماجستير في العلاقات الدولية. يتولى مهام مقرر خاص للأمم المتحدة معني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار

الرباط

اللقاء القبلي - المنتدى
العالمي لحقوق الإنسان

من جامعة إسكس. ويعمل حاليا مستشارا في ديوان رئاسة النيابة العامة. وفي الفترة بين 2019 و2020، عمل مستشارا خاصا لدى رئيس الحكومة المغربية. كما شغل سابقا منصب الأمين العام للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ومدير التعاون والعلاقات الدولية بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب. شغل السيد روان مناصب عليا في هيئة الإنصاف والمصالحة وانتخب في أكتوبر 2021 عضوا في لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة للفترة ما بين 2022 و2025.

السيدة موكاشيما ماري لويز

محامية في هيئة المحامين برواندا منذ سنة 2013 وعضو في جمعية القانون بمنطقة شرق أفريقيا. وعملت كمنسقة لمشروع "الولوج إلى العدالة" التابع لمنظمة "محامون بلا حدود" كما واصلت عملها كمحامية حيث شاركت في الترافع من أجل حق الولوج إلى العدالة والتقاضي. وساهمت ماري لويز في مختلف الأبحاث المتعلقة بحقوق الإنسان، ولاسيما دراسة حول حالة الأشخاص المهمشين تاريخيا في رواندا، حق الشعوب الأصلية في الأراضي في رواندا.

السيد رودريغو غوميث تورطوسا

يشغل السيد رودريغو غوميث تورطوسا حاليا منصب نائب الأمين التنفيذي للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان لسنة 2023 ومدير الدراسات والأبحاث في المركز الدولي لتعزيز حقوق الإنسان التابع لليونسكو، والأمين التنفيذي للشبكة الأرجنتينية لمهنيي السياسة الخارجية.

السيد إدغار كورثو صوصا

حاصل على الدكتوراه في القانون الدستوري من جامعة مدريد المستقلة. اشتغل لمدة طويلة مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك، حيث اشتغل منسقا لبرامج المهاجرين، والمدافعين المدنيين عن حقوق الإنسان، والاتجار بالبشر. ثم تعيينه أمينا تقنيا لشبكة المهاجرين والاتجار بالبشر التابعة للاتحاد الإيبيري-لأمريكي لأمناء المظالم. في شتنبر 2022، عين السيد إدغار كورثو صوصا رئيسا جديدا للجنة الأمم المتحدة المعنية بالعمال المهاجرين

(2018-2021؛ 2020-2021). وكانت نائبة القنصل بقنصلية جمهورية الأرجنتين بمدريد. (2011-2015)

السيدة ماريا غارثيا إريبارين

حاصلة على شهادة في الآداب من الجامعة الكاثوليكية بالشيبي وعلى ماجستير في الإدارة الثقافية من جامعة كومبلوتنس بمدريد، فضلا عن شواهد عليا في الإدارة الثقافية والإنتاج السينمائي والتلفزيوني والتواصل السياسي من جامعة كاميلو خوسيه سيلا بإسبانيا. تملك خبرة كبيرة في إدارة المؤسسات والمراكز الثقافية والمسارح والمتاحف وإنتاج الأعمال السمعية البصرية ووضع السياسات العمومية والنهوض بها. وهي تهتم في ممارستها المهنية بحماية المرأة ومناهضة العنف المتعلق بالنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان.

السيدة فاطمة شوهان

نائبة رئيس لجنة جنوب إفريقيا لحقوق الإنسان. شغلت سابقا منصب نائبة وزير الشؤون الداخلية في جنوب إفريقيا وعضو في البرلمان سنة 1996 وأصبحت نائبة وزير الداخلية سنة 2010. كما عملت لولايتين كعضو في لجنة الخدمة القضائية. عملت السيدة شوهان سابقا مستشارة قانونية في الهيئة التشريعية لجوتنج ومجلس مدينة جوهانسبرج.

السيد جوزيف ويتال

المفوض جوزيف ويتال محام ورئيس لجنة غانا لحقوق الإنسان والإدارة (CHRAI) وهي هيئة دستورية مستقلة تأسست بموجب دستور غانا لسنة 1992. وقد تم تعيينه لرئاسة اللجنة ابتداء من 20 دجنبر 2016.

السيد إفرايم إسحاق

مدير معهد الدراسات السامية، برينستون، نيوجيرسي. وهو أستاذ باحث بمؤسسة مخطوطات البحر الميت، منحتة كلية الدراسات العليا بجامعة هارفارد للفنون والعلوم سنة 2022 لقب "أحد الخريجين الذين أحدثوا فرقا في العالم". وهو المؤسس والرئيس الدولي لهيئة مركز السلام والتنمية، الذي يعمل على حفظ السلام في القرن الأفريقي.

السيد عبد الرزاق روان

حاصل على الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان

العام للمنظمة الديمقراطية للعمال المهاجرين في المغرب

السيدة بريسيلا مبانكا

مديرة الرصد والتفتيش في لجنة حقوق الإنسان في زيمبابوي. خبيرة في قانون حقوق الإنسان وعضو في مجموعة العمل المعنية بالهجرة التابعة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان ممثلة عن المؤسسة الوطنية في زيمبابوي. تقود السيدة مبانكا حاليا الفريق المعني برصد حالة حقوق الإنسان في لجنة حقوق الإنسان بما في ذلك وضعية السجناء ونزلاء مؤسسات الرعاية، واللاجئين والمهاجرين في وضعية غير قانونية.

السيد منير الفاسي

دبلوماسي، ومحام مختص في مجال القانون وصحفي. اشتغل صحفيا بوكالة المغرب العربي للأنباء قبل أن يلتحق بجامعة الدول العربية رئيسا لقسم مكافحة الإرهاب ثم بالتمثيلية الدائمة لجامعة الدول العربية بفيينا ومدير حقوق الإنسان-وهو المنصب الذي يشغله منذ سنة 2017

السيد محمد شارف

رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة سوس-ماسة، أستاذ جامعي، عضو اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. مختص في مجال الجغرافيا والتعمير، خبير في مجال الهجرة، وتنقل السكان والتهيئة الحضرية. بعد تخرجه من معهد التخطيط الجهوي من إيكس أون بروفانس (IAR)، حصل على الدكتوراه في جغرافية التهيئة من جامعة بواتييه ودكتوراه في العلوم من جامعة بروكسيل الحرة. أستاذ الجغرافيا في جامعة ابن زهر أكادير، مدير المرصد الجهوي للهجرة: فضاءات ومجتمعات. السيد شارف عضو مشارك في فريق (CNRS - MIGRINTER) بواتييه بفرنسا، وهو عضو في عدة شبكات وجمعيات في مجال الجغرافيا.

السيدة ميلاني سوناي كومباتيا

خبيرة قانونية كرسست مسيرتها المهنية لخدمة حقوق الإنسان. تمتد تجربتها في مجال حقوق الإنسان لأكثر من عقدين من الزمن حيث اشتغلت في العديد من

السيد محمد العمارتي

رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالجهة الشرقية، وعضو اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة. حاصل على دكتوراه الدولة في القانون بجامعة محمد الخامس بالرباط، أستاذ جامعي ومنصب مدير مختبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وهو أيضا عضو بالمجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان وللجمعية المغربية للقانون الدستوري.

السيد إيبان مارتين

خبير اقتصادي وأستاذ مساعد في جامعة بومبيو فابرا في برشلونة، وأستاذ مساعد في كلية الحكامة والعلوم الاقتصادية والاجتماعية في جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية في المغرب. قام بتنسيق عدة مشاريع بحثية دولية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة أورو-متوسطة. ومنذ سنة 2010، عمل كمستشار ومدرب في مجال هجرة اليد العاملة وتشغيل الشباب والهجرة والتنمية في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية

السيد فرانسوا ريبيت ديكات

قبل تعيينه ممثلا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب، شغل السيد فرانسوا ريبيت ديكات، منذ منتصف سنة 2013، منصب نائب مدير المكتب الإقليمي لشؤون اللاجئين للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما عمل لمدة 24 سنة مع المفوضية في برامج متنوعة وانتدب من طرف الأمم المتحدة رئيسا لمكتب المنسق المقيم في فيتنام.

السيد ريبيت ديغات

حاصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من "معهد الدراسات السياسية في جرونوبل"، كما درس اللغة العربية الفصحى والعامية في كل من دمشق وباريس.

السيد فرانك إيانكا

فاعل جمعوي ومستشار في شؤون الهجرة. والكاتب

الرباط

اللقاء القبلي - المنتدى
العالمي لحقوق الإنسان

جامعة الدول العربية. تم ترشيحها لجائزة نوبل للسلام سنة 2005 بعد تسميتها من قبل المنظمة الدولية "ألف امرأة من أجل جائزة نوبل للسلام 2005". من بين المناصب التي شغلتها السيدة أبو غزالة سيناتور في مجلس النواب الأعلى الأردني، ووزيرة السياحة والآثار، والمديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. السيدة أبو غزالة حاصلة على دكتوراه في التربية وعلم النفس، وماستر في الإرشاد التربوي، وبكالوريوس في علم النفس وعلم الاجتماع.

السيدة أرناتخا ماريا ريوس إنشيبيريا

محامية، حاصلة على الدكتوراه في العلوم القانونية والاجتماعية من جامعة تيموكو الكاثوليكية، تخصصت في قانون الشعوب الأصلية والقانون الدستوري. بعد تخرجها، اشتغلت في مجال القضاء، تخصصت في النظم الإصلاحية والدعوى الشفوية، ولا سيما الجنائية. ثم انضمت إلى الأكاديمية الدبلوماسية، حيث عملت في المديرية العامة للشؤون القنصلية والهجرة والشيليين المقيمين بالخارج، لتشتغل لاحقا في مجال حقوق الإنسان، حيث طورت مسيرتها المهنية في المنظومتين الأمريكية والعالمية لحقوق الإنسان، وهي مسؤولة عن وحدة شؤون السكان الأصليين*

السيد ماباسا فال

أستاذ العلوم السياسية بجامعة الشيخ أنتا ديوب، وعضو مؤسس للمنظمة الوطنية لحقوق الإنسان بالسنغال واللجنة الدولية للقانونيين قبل انضمامه إلى الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان. عضو مؤسس للاتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان والمركز الإفريقي للوقاية من النزاعات. على مستوى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، يعتبر ماباسا فال صاحب مبادرة قرار 79 القاضي بإنشاء مجموعة العمل المعنية بعقوبة الإعدام خلال انعقاد الدورة العادية الثامنة والثلاثين للجنة.

المنظمات غير الحكومية. السيدة ميلاني حاصلة على شهادة الماجستير في التنمية المستدامة، خبيرة ومدربة، وفاعلة في مجال حقوق المرأة والترافع ومقاربة النوع والتنمية المستدامة وقضاء الأحداث، ورعاية الأطفال ضحايا الجرائم. كما اشتغلت في برنامج الحماية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي افتتح في طوغو استجابة للفظائع التي ارتكبت سنة 2005. تعمل حاليا على تعزيز وحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، بصفتها مديرة البرامج والترافع في أمانة شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في غرب أفريقيا.

السيد كمال الحبيب

عضو مؤسس لمنتدى بدائل المغرب ومنسق الائتلاف المغربي للعدالة المناخية. يتأسس المرصد المغربي للحماية الاجتماعية والنسيج الجمعي لرصد الانتخابات وعضو المجلس الدولي للمنتدى الاجتماعي العالمي.

السيد مازن درويش

صحفي، وعضو في الاتحاد الدولي للصحفيين، ومؤسس ورئيس "المركز السوري للإعلام وحرية التعبير". له صفة عضو استشاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة. وتلقى سنة 2011 جائزة "رولاند بيرجر" للكرامة الإنسانية لسنة 2011، بوصفه مؤسس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

السيد إدريسا سو

قاض، مستشار منتدب لدى المحكمة العليا في السنغال ومحاضر في جامعة الشيخ أنتا ديوب في دكار. حاصل على الدكتوراه في القانون العام من جامعة مونتييسكيو في بوردو، وألف العديد من الإصدارات والكتب في مجال القانون. اشتغل السيد سو أيضا مفوضا في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حيث يرأس مجموعة العمل المعنية بعقوبة الإعدام والقتل خارج نطاق القانون أو القتل بإجراءات موجزة أو القتل التعسفي في إفريقيا.

السيدة هيفاء أبو غزالة

سياسية أردنية وناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، والسلام والأمن وتمكين الشباب، والحكامة الدامجة. تشغل السيدة أبو غزالة منصب الأمانة العامة للمساعدة، ورئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية في

Ms. Amina Bouayach

is the President of the National Human Rights Council (CNDH) of the Kingdom of Morocco and Vice-President of the Global Alliance of National Human Rights Institutions (GAN-HRI).

She is the former Vice-President and Secretary General of the International Federation for Human Rights (FIDH) and was the first Moroccan woman to become President of the Organization for Human Rights in Morocco (OMDH) for two consecutive mandates.

Ms. Bouayach was Morocco's Ambassador to Sweden and Latvia and a member of the 2011 Consultative Commission for Constitutional Reforms (CCRC).

She is a member of the Academic Committee of the World Congress against the Death Penalty.

Mr. Nasser Bourita

is currently the Minister of Foreign Affairs, African Cooperation and Moroccan Expatriates.

He served as the Head of Service of the head of United Nations Main Organs Unit in 2002. He was appointed as the Head of the Mission of the Kingdom of Morocco to the European Union in Brussels until December 2003. In 2003, he held the position of Head of Section of the United Nations, then the Section of the United Nations and International Organizations at the Moroccan Ministry of Foreign Affairs before becoming the Chief of Staff of the same Ministry in 2009.

In 2009, he was appointed First Secretary at the Embassy of Morocco in Vienna. In 2011, he was appointed Secretary General of the Ministry and then a minister delegate with the Minister of Foreign Affairs and Cooperation in 2016.

السيدة فاطمة كابريرا

تشتغل أستاذة ومنسقة برنامج محو الأمية في بابيت كبا. وهي عضو مجلس إدارة وممثلة جمعيات حقوق الإنسان لدى منظمة "فضاء الذاكرة وحقوق الإنسان". السيدة كابريرا دي ريكا هي منسقة منظمة الفضاء المشترك بين الأديان "باتريك ريس" وإحدى ممثلات منظمات حقوق الإنسان داخل المركز الدولي لتعزيز حقوق الإنسان-اليونسكو. وهي كذلك عضو في الائتلاف المعني بإلغاء التعذيب وتحالف دعم الناجين.

He was first elected president of the local Justicialist Party in San Isidro in 2008 and was then a councillor in San Isidro's municipal council. He also served in various positions of the governorship of Buenos Aires until 2010. He also undertook the position of Vice-minister of Social Development and Undersecretary of Social Policies from 2011 to 2014. Mr. Cafiero was appointed Minister of Foreign Affairs and Worship in 2021.

Ms. Fernanda Gil Lozano

is a professor and historian. She is currently the Executive Director of the CIPDH/UNESCO International Center for the Promotion of Human Rights.

Ms. Gil Lozano is a full professor-chair of social history of Latin America at the Faculty of Social Sciences of the University of Buenos Aires. She has a Master in Sociology and Cultural Analysis from the University of San Martín.

Ms. Gil Lozano is a former Director of the Special Commission on Crimes related to Human Trafficking of the Legislature of the Autonomous City of Buenos Aires.

Ms. Soyata Maïga

is a graduate of the National School of Magistracy (ENM) of Paris and of the National School of Administration of Bamako.

Ms. Maïga worked as President and Vice-President of the African Commission on Human and Peoples' Rights (ACHPR) for many years. Ms. Maïga also served as Special Rapporteur on the Rights of Women in Africa (2015 – 2007) and chaired the Working Group on Indigenous Populations/Communities in Africa (2011 2019-) as well as the Committee for the Protection of Persons Living with HIV (2019 – 2015).

Mr. Raji Sourani

is a lawyer and human rights defender. He is the founding president of the Palestinian Centre for Human Rights. He was awarded several times for his work on Human Rights. He is currently a member of the International Commission of Jurists (ICJ), Vice-President of the Federation Internationale des Ligues des Droits de l'Homme (FIDH); and President of the Board of Trustees of the Arab Organisation for Human Rights (AOHR).

Mr. Mounir Bensalah

is the Secretary General of the National Human Rights Council (CNDH) of Morocco. He is a graduate of the Mohammedia School of Engineers of Rabat. Mr. Bensalah has a long professional experience in operational management.

He has been an active member in many working groups dealing with the advocacy and mobilization related to the issues of human rights and freedoms at national, regional and international levels.

He held several senior positions within the Moroccan Organization for Human Rights (OMDH). Mr. Mounir Bensalah was one of the leaders of the February 20 movement and one of the founders of "Democratic Anfass Movement" which he chaired until 2018.

Mr. Bensalah was member of the Regional Human Rights Commission (CRDH) of Casablanca-Settat from 2011 to 2018.

Mr. Santiago Cafiero

is an Argentine politician and political specialist. He graduated in political science at the University of Buenos Aires and at the Torcuato di Tella University.

re-sources management, climate change adaptation strategies, gender mainstreaming in wa-ter sector, etc.

Ms. Afailal is a member of the Advisory Board for the Middle East Water Forum and co-founder of the Regional Initiative on Strengthening the Role of Women in Water Diplomacy in the MENA Region.

Ms. Michaela Ujházyová

is a head of the research team at the Slovak National Center for Human Rights.

In her work, she focuses on research and monitoring of economic and social rights, impact of climate change on human rights and mainstreaming the human rights-based approach in climate and social policies in the Slovak Republic.

She is a human rights education trainer with focus on gender equality and empowerment of children and young people from vulnerable backgrounds.

Mr. Abdelhay Moudden

is a political scientist with an LLB from Rabat Law School, a Master of Political Science from West Florida University and a PhD in Political Science from Michigan University.

He has since worked as a university professor in the United States and Morocco, where he teaches political science and international relations. He is a former member of the Equity and Reconciliation Commission (IER) and the Advisory Council of Human Rights (CCDH).

Mr. Moudden authored various publications on political thinking, culture and economy.

Mr. Remo Carlotto

is the Executive Director of the MERCOSUR

Ms. Soyata Maïga has also been appointed as a member of the Independent High-Level Panel on Security and Development in the Sahel set up by the Secretary General of the United Nations (2022).

A member of numerous associations, Ms. Maïga Soyata is currently a lawyer in her country of origin, Mali.

Mr. Malcolm Dalesa

is an expert in leading development activities; particularly in assessing, proposing, and implementing environmental management and climate change policies.

Mr. Dalesa has been substantively involved in the integration of environment, disaster risk reduction and climate change considerations into planning, investments, and project design namely in Vanuatu and also in the Pacific.

Mr. Dalesa is currently engaged in supporting Vanuatu's campaign efforts to seek an advisory opinion from the International Court of Justice (ICJ) with regards to climate change and human rights.

Malcolm presently serves in his capacity as Climate Attaché with the Permanent Mission of Vanuatu to the United Nations.

Ms. Charafat Afailal

was the Minister in charge of water in the Moroccan government between 2013 and 2018 and is currently an expert on water resources.

Ms. Afailal is a former MP at the Moroccan House of Representatives from 2011 to 2013.

Since her graduation from the Mohammedia School of Engineers in 1997, Ms. Afailal has gained a rich expertise in the field of: water governance, planning, integrated water

Mr. Mankeur Ndiaye

graduated from the National School of Administration (ENA) of Senegal. He worked as a uni-versity professor and a diplomat.

From 1997 to 2003, Mr. Ndiaye worked at the Permanent Mission of Senegal to the United Nations in New York.

Mr. Ndiaye was Senegal's Ambassador to Mali in 2010, then to France in 2012 before being appointed Minister of Foreign Affairs, a position he held from 2012 to 2017.

In 2019, he was nominated the Head of the United Nations Multidimensional Integrated Sta-bilization Mission in The Central African Republic (MINUSCA). Since 2019, he has been Spe-cial Representative of the UN Secretary-General for the Central African Republic (CAR).

Ms. Ugochi Florence Daniels

is a graduate of the University of Ibadan, Nigeria.

She served as the Deputy Program Manager of the African Youth Alliance at the United Na-tions Population Fund (UNFPA) and the UNFPA Deputy Representative in Nepal and repre-sentative in the Philippines.

She was appointed Humanitarian Coordina-tor of the country in 2012, as well as the Acting Resident Coordinator.

Ms. Florence Daniels was promoted Chief of the Humanitarian and Fragile Contexts Branch in the Programme Division at the UNFPA.

She served as UN Resident Coordinator in Iran, before working as Chief of Staff at the UN Agency for Palestine Refugees (UNRWA). She took office as Deputy Director General of Op-erations at the International Organization for Migration (IOM) in September 2021.

Institute of Public Policies on Human Rights.

He was an Ambassador-International Special Representative for Human Rights Issues of the Argentine Chancellery.

Mr. Carlotto was the President of the Human Rights Commission of the Chamber of Deputies for several times between 2006 and 2015.

Previously, he served as Secretary for Human Rights of the Province of Buenos Aires and as Research Coordinator of the National Commission on the Right to Identity (CONADI) under the Argentinian Ministry of Human Rights.

He was a member of the Commission on the Families of Disappeared Persons and Detained for Political Reasons "La Plata" from 1981 to 1989. He is a professor at the National Univer-sity of Lanús (UNLA).

Mr Mohamed Saadi

is holder of a PhD in public law and a Master in international human rights law. He is profes-sor of human rights and political science at Mohammed I University and a member of the Unit of the Preservation of Memory and Promotion of the Moroccan History with its afflu-ents at the National Human Rights Council (CNDH).

He is an expert at the National Center for Scientific and Technical Research in Rabat, the International Association of Sociology, the International Association of Political Science and the Arab Council for Social Sciences.

His research works focus mainly on human rights and field social research specific to some social categories (women, youth...). He is the author of several books and studies.

He graduated from University of Alberta and University of Toronto and holds a PhD in Re-source Management and Environmental Studies from University of British Columbia, where he teaches law, policy and sustainability. He also published several books on these topics.

Mr. Boyd served as the executive director of Ecojustice. He also worked as an advisor on sustainability for Canadian Prime Minister but also for many governments with his expertise on human rights policy.

He is a member of the World Commission on Environmental Law, an expert advisor for the UN's Harmony with Nature Initiative, and a member of the Environmental Law Alliance Worldwide.

Mr. Damilola S. Olawuyi

is a Professor and UNESCO Chair on Environmental Law and Sustainable Development at the Hamad Bin Khalifa University in Qatar. He is also the director of the Institute for Oil, Gas, Energy, Environment and Sustainable Development at the Afe Babalola University, Nigeria. From 2022-2020, he served as an Independent Expert of the Working Group on Extractive Industries, Environment and Human Rights Violations in Africa (WGEI) of the African Commission on Human and Peoples' Rights. A Senior Advocate of Nigeria, Olawuyi has served as Co-Chairman of the Legal Education Committee of the Nigerian Bar Association, and member of the governing board of the Nigeria Extractive Industries Transparency Initiative (NEI-TI).

Mr. Olawuyi holds a DPhil in Law from the University of Oxford.

Mr. Sadikh Niass

is an environmental researcher and graduate of the Institute of Environmental Sciences (ISE) of the Faculty of Sciences at Cheikh Anta Diop University in Dakar.

He was member of the Senegalese Human Rights Commission.

He was also head of the Department in charge of the Protection of Refugees and Migrants and Representative of RADDHO to the African Commission on Human and Peoples' Rights.

He is a member of the National Governance Commission (CNG) of Senegal.

Mr. Michel Forst

is an activist for human rights. He served during ten years as the Executive Director of Amnesty International France. He was the Executive Director of the French League against Cancer before joining UNESCO's Office of Social and Human Sciences. In 2005, he was appointed Secretary General of the National Consultative Commission on Human Rights.

Mr. Forst started his career within the United Nations in 2008, starting from Independent Expert in Haiti, then Chair of the Coordination Committee of Special Procedures of the Human Rights Council. He became the United Nations Special Rapporteur on the Situation of Human Rights Defenders in 2014. Since June 2022, he serves as first Special Rapporteur on Environmental Defenders.

Mr. David R. Boyd

is a Canadian environmental lawyer, activist, and diplomat. He has been United Nations Special Rapporteur on Human Rights and the Environment since 2018.

Commission (CRDH) of Rabat-Salé-Kenitra. She is lawyer and a university teacher and expert in the issues of water and sustainable development. She is also a governor of the World Water Council.

Mr. Peter Splinter

is an independent human rights consultant. He collaborates with the Global Alliance of National Human Rights Institutions (GANHRI) in the area of human rights and climate change.

Previously, Mr. Splinter was the executive secretary of a high-level independent panel that examined the role of the World-Wide Fund for Nature (WWF) in connection with alleged human rights abuses in protected areas in six countries in Central Africa and South Asia.

Between 2004 and 2016, he represented Amnesty International at the United Nations and led its work in Geneva. From 1985 until 2004, he worked in multilateral human rights diplomacy, international trade law and a variety of other areas with the Canadian foreign and justice ministries.

Mr. Chongsi Ayeah Joseph

is the Executive Director of the Centre for Human Rights and peace Advocacy, UN ECOSOC Permanent Representative in UN Offices in Geneva, New York and Vienna.

He is also a member of AU ECOSOCC 4th General Assembly where he was elected as Deputy Presiding Officer for Central Africa.

Mr. Ayeah Joseph is a holder of a Master of Law in International Human Rights and Humanitarian Law.

He is an experienced Human Rights Expert working on access to justice, Rule of Law,

Mr Muhammad Lawal Sulaiman

is a retired Nigerian diplomat with experience in bilateral and multilateral action.

He served as Ambassador to Malaysia, Indonesia, Brazil, China and at the Permanent Mission of Nigeria to the United Nations in New York from where he was in charge of dealing with different issues including African cooperation and human rights.

In 2018, Ambassador Lawal Sulaiman was elected member of the Independent Permanent Human Rights Commission (IPHRC) and re-elected for a second mandate in 2021. Ambassador Lawal Sulaiman is currently the Chairperson of the IPHRC.

He graduated from Ahmadu Bello University Zaria, Nigeria in 1981, where he obtained his B A in history and political science.

Mr. Cristopher Ballinas Valdés

is a Doctor in Philosophy in Politics from the University of Oxford.

In December 2018, he was appointed Director General for Human Rights and Democracy at the Ministry for Foreign Affairs, Mexico. In that capacity he is in charge of coordinating the foreign policy in human rights and democracy.

Dr. Ballinas Valdés has published commentaries in leading newspapers in Europe and Latin America.

The National Autonomous University of Mexico also awarded him with the Gabino Barreda Medal in Political Science in 2000.

Ms. Houria Tazi Sadeq

is President of the Regional Human Rights

Mr. Okeil is a development, training and capacity building consultant, as well as a lecturer and instructor on issues related to decentralization and good local governance, international instruments and mechanisms for protecting human rights.

Mr. Okeil is a legal advisor of many of the Egyptian and International CSOs.

Ms. Fatin Tawfig is an Associate Programme Officer with the Adaptation Division of the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) secretariat.

She has served as a lead or contributing author for a chapter on global progress in adaptation planning in the UNEP Adaptation Gap Report from 2020 to 2022.

Ms. Tawfig is also one of the secretariat's focal points for human rights and climate change.

Mr. Hanny Megally

is a Deputy Director and Senior Fellow of New York University's Center on International Co-operation. His work focuses mainly on extremism, human rights and law. He served as the Chief of the Asia-Pacific, Middle East, and North Africa Branch at the UN Office of the High Commissioner for Human Rights in Geneva.

Previously, he was Vice-President for Programs at the International Center for Transitional Justice.

He has overseen several programs in the MENA region and Asia Pacific, through managing fact-finding commissions on human rights and leading high-level talks with heads of states and governments.

Ms. Aua Baldé

Chairperson of the Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances, has

governance and democracy, public prosecution, juvenile justice, criminal justice chain, accountability mechanisms, justice sector reforms and alternative Justice Resolution.

Mr Ahmed Adham Abdulla

is the Vice President of the Human Rights Commission of the Republic of the Maldives and a Co-convenor of the GANHRI Caucus on Human Rights and Climate Change.

Dr. Adham holds a PhD in Law from the University of Wollongong (Australia) and Master's degree from the United Kingdom.

His research interests are environmental law, human rights law and transnational crime prevention.

Ms. Hannah Forster

is the Executive Director of the African Centre for Democracy and Human Rights Studies (ACDHRS) based in Banjul, The Gambia.

She has been engaged with the African and international human rights system and mechanisms for almost three decades and worked for the AU Commission and regional economic communities (RECs) in Africa.

Furthermore, Ms. Forster has worked for and with civil society at the local, national, sub region, regional and international levels for over three decades, prior to this she served in the Ministry of Education, as an educationist and information scientist for over twelve years.

Mr. Ayman Okeil

is the Chairperson of Maat for Peace, Development and Human Rights, and coordinator of the Egyptian national Network of the Anna Lindh Foundation.

positions, particularly Senior Advisor in the Cabinet of the First Vice President of the Government, having previously been part of the Cabinets of the Minister for Equality and the Mayor of Madrid.

He is Professor of the philosophy of law at the Carlos III University of Madrid and a member of the Gregorio Peces-Barba - Human Rights Institute.

He published several books and various academic publications on the history and theory of human rights, in addition to occasionally collaborating with some journalistic publications. He was a member of the Steering Committee of the Global Alliance for Justice Education (GAJE) in the 2012-2008.

Ms. María Florencia Segura

a lawyer, holds a Master's Degree in Philosophy and Political Science. She is currently working in the Directorate of Human Rights at the Argentine Foreign Ministry.

She Completed her thesis on Comparative Analysis of Foreign Policy on Human Rights between Argentina and South Africa.

She served as Chargé d'Affaires a.i at the Argentine Embassy in South Africa (2021-2020 ;2018-2018).

She was Deputy Consul at the Consulate of the Argentine Republic in Madrid (2015-2011).

Ms. María Fernanda García Iribarren

has a degree in Arts from the Catholic University of Chile. She also holds a Master's in Cultural Management from the Complutense University of Madrid and postgraduate degrees in Cultural Administration, Executive Production of Cinema and TV

an expertise in international human rights law, in particular the African Human Rights systems.

Notably, she has worked as an Information Analyst Officer at both the United Nations Multi-dimensional Integrated Stabilization Mission in the Central African Republic and at the United Nations Operation in Côte d'Ivoire, as well as at the United Nations Integrated Peace-building Office in Guinea-Bissau.

Mr. Fabián Salvioli

is a human rights lawyer and professor.

He has a PhD on Juridical Sciences and a Master degree on International Relations.

He took up his functions as United Nations Special Rapporteur on the promotion of truth, justice, reparation and guarantees of non-recurrence on 1 May 2018.

He is also member of the General Assemblies of the International Institute of Human Rights and the Inter American Institute of Human Rights.

Mr. Salvioli has authored several books and articles on international human rights law.

Mr. Habib Belkouch

Has been editor of Dirassate magazine on human rights and democracy since 2021. He is an expert consultant in human rights and transitional justice with various organizations in Morocco and abroad. Mr. Belkouch is President of the Center for Studies in Human Rights and Democracy (CEDHD).

Mr. Diego Blazquez Martin

holds a Law Degree from the Carlos III University of Madrid.

Currently, he is the General Director of Democratic Memory. He held several senior

of the Board of Peace and Development Center which promotes peace in the Horn of Africa.

Mr. Abderrazak Rouwane

holds a Master's degree in international human rights law from University of Essex. He is currently working as a special advisor at the Public Prosecutor Office.

From 2019 to 2020, he was a Special Advisor to the head of government of Morocco. Prior to this position, he assumed the positions of Secretary General of the Moroccan Inter-Ministerial Delegation for human rights (DIDH) and Director of Cooperation and International Relations at the National Human Rights Council of Morocco (CNDH).

Mr. Rouwane held senior positions at the Equity and Reconciliation Commission (IER) – Morocco's truth commission. In October 2021, he was elected member of the United Nations Committee Against Torture (CAT) for the period 2025-2022.

Ms. Mukashema Marie Louise,

Lawyer at the Rwanda Bar since 2013 and member of East African Law society. She worked as Coordinator of the project "Access to justice" for Avocat Sans Frontière and then she continued her career as a lawyer where she was involved in advocacy on the issue of access to justice and in strategic litigation.

She contributed to various research on human rights including "Baseline Study on the Status of Discrimination against Historically Marginalized People in Rwanda and Situation of Indigenous People's Land Rights in Rwanda".

and a specialization in Political Communication, at CJC University from Spain.

She has rich expertise in the management of foundations and cultural centers, theater halls and museums, executive production of audiovisual projects, and in the creation and promotion of public politics.

She performs these occupations while taking into consideration the protection of women, non-violence towards gender and human rights.

Ms. Fatima Chohan

is the Deputy Chairperson of the South African Human Rights Commission.

She previously served as Deputy Minister of Home Affairs of South Africa and was appointed as a Member of Parliament in 1996 and became Deputy Minister of Home Affairs in 2010.

Ms. Chohan previously served as a Legal Advisor in the Gauteng Legislature and the Johannesburg Metropolitan Council.

Mr. Joseph Whittal

Commissioner Joseph Whittal is a lawyer and President of the Commission on Human Rights and Administrative Justice (CHRAJ), an independent constitutional authority established by the Constitution of Ghana of 1992. He has been President of the CHRAJ since 20 December 2016.

Mr. Ephraïm Isaac

is the Director of the Institute of Semitic Studies, Princeton, NJ. He is a fellow at the Dead Sea Scrolls Foundation.

He was named by Harvard GSAS in 2022 with "Alumni Who made a Difference in the World".

He is the founder and international Chairman

Mr. Iván Martín

is economist. He is adjunct professor at the Universitat Pompeu Fabra in Barcelona and at the Faculty of Governance, Economic and Social Sciences of the Mohammed VI Polytechnic University (UM6P) in Morocco.

He has coordinated several international research projects, including on economic and social rights as part of the Euro-Mediterranean Partnership.

Since 2010, he has worked as consultant and trainer on labour migration, youth employment and migration and development in Southern Mediterranean Countries, Sub-Saharan Africa and Latin America.

Mr. Francois Reybet-Degat

Prior to being assigned by the United Nations High Commissioner for Refugees as UNHCR Representative in Morocco and taking up his new function, Mr. Francois Reybet-Degat, held since mid2013-, the position of Deputy-Director of the Regional Bureau for the Middle East and North Africa (MENA) covering the Syria and Iraq situations and performing the function of Deputy Regional Refugee Coordinator.

Prior to this appointment, Mr. Reybet-Degat served for 24 years with UNHCR in varied operations and was also seconded to the UN in Viet Nam as Head of Resident Coordinator's Office.

Mr. Reybet-Degat holds a Master's Degree in Political Science from the "Institut d'Etudes Politiques de Grenoble" and has studied classical and colloquial Arabic in both Damascus and Paris.

Rodrigo Gomez Tortosa

Mr. Rodrigo Gomez Tortosa is currently the Deputy Executive Secretary of the World Forum on Human Rights 2023 (FMDH23) and the Director of Studies and Research at the International Center for the Promotion of Human Rights of UNESCO (CIPDH-UNESCO) and Executive Secretary of the Argentine Network of Professionals on Foreign Policy (REDAPPE).

Mr. Edgar Corzo Sosa

is Doctor of constitutional law from the Autonomous University of Madrid.

Mr. Sosa has a long-term commitment with the Mexican NHRI, coordinating the programs of migrants, civil human rights defenders, and human trafficking.

He was appointed technical secretary of the Network of Migrants and Human Trafficking of the Ibero-American Federation of Ombudspersons (FIO). In September 2022, Mr. Corzo Sosa began his mandate as the new Chair of the UN Committee on Migrant Workers.

Mr. Mohamed Amarti

is the President of the Regional Human Rights Commission (CRDH) of the Oriental and member of the UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights.

Holder of a PhD in law from Mohammed V University in Rabat, Mr. Amarti works as a university professor and Director of the Lab of Human Rights and International Humanitarian Law.

He is also member of the National Council of the Moroccan Organization of Human Rights and the Moroccan Association of Constitutional Law.

of Poitiers 1986-) and a PhD in Sciences (the Free University of Brussels 2000-). He is a professor of geography at the University of Ibn Zohr in Agadir and director of Regional Migration Observatory: Spaces and Societies (ORMES). He is an associate member of the MIGRINTER-CNRS Poitiers team, France, and a member of several networks and geography associations.

Ms. Mélanie Sonhaye Kombaté

is a legal practitioner who has dedicated her career for human rights.

Mélanie's experience in human rights spans more than two decades as she has worked in several NGOs.

Holder of Masters in sustainable development, resource person and trainer, she has actively worked on women's rights, gender, advocacy, sustainable development, juvenile justice and the care of child victims of offences.

Moreover, she worked in the Protection Program of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, opened in Togo in response to the 2005 atrocities.

Today, she works to promote and protect the rights of human rights defenders, as Director of Programs and Advocacy at the Secretariat of the West African Network of Human Rights Defenders.

Mr. Kamal Lahbib

is a founding member of the Forum des Alternatives Maroc and Coordinator of the Moroccan Coalition for Climate Justice.

He chairs the Moroccan Observatory for Social Protection and the Associative Collec-

Mr. Franck Iyanga

is a civil society actor, a migration consultant and the Secretary General of the Democratic Organization of Immigrant Workers in Morocco.

Ms. Priscillah Mbanga

is the Director of Monitoring and Inspections at the Zimbabwe Human Rights Commission (ZHRC).

She has specialized in human rights law and is an member of the NANHRI Working Group on migration representing Zimbabwe.

At the Human Rights Commission, Ms. Mbanga leads a team which monitors the human rights situation including the situation of prisoners, those in care institutions, refugees and irregular migrants.

Mr. Mounir El Fassi

Mr. Mounir El Fassi is a diplomat, lawyer and journalist. He worked as a journalist at the Maghreb Arab Press Agency before joining the League of Arab States to serve as Head of the Counter-Terrorism Section, Second at the Permanent Observer Office of the League of Arab States to the International Organizations in Vienna and Director of Human Rights - a position he has held since 2017.

Mr. Mohammed Charef

is President of the Regional Human Rights Commission (CRDH), Souss Massa. He is also a university professor and member of the Committee on Migrant Workers.

A geographic - urbanist and expert in the field of migration, population mobility and urban-ism. He is a graduate of the Aix-En Provence regional planning institute (IAR). He holds a PhD in planning geography (University

Senator to the Jordanian Upper House of Parliament, Minister of Tourism, and Antiquities, and Regional Director of UN Women.

Ms. Abu Ghazaleh holds two PhDs in education and psychology, a Master in educational counseling and a BA in psychology and sociology.

Ms. Arantxa María Ríos Echeverría,

a lawyer, holds a PhD in Legal and Social Sciences from the Catholic University of Temuco, where she specialized in the law of indigenous peoples and constitutional law.

Following her graduation, she worked in the judiciary, specializing in reformed systems and oral proceedings, particularly in criminal proceedings. She then joined the Diplomatic Academy, where she worked at the General Directorate of Consular Affairs, Immigration and Chileans Abroad. She joined the Human Rights Division, where she developed her career both in the Inter-American and universal system of human rights.

She is in charge of the Unit of Indigenous Affairs.

Mr. Mabassa Fall

is professor of political science at Cheikh Anta Diop University of Dakar. He is a founding member of the National Organization for Human Rights in Senegal and the International Commission of Jurists (ICJ) prior to joining the FIDH.

Moreover, he is a founding member of the African Union for Human Rights and the African Center for Conflict Prevention.

At the African Commission for Human and Peoples' Rights (ACHPR), Mr. Fall is the promoter of the initiative of Resolution 79 on

tive for the Observation of Elections. He is also member of the International Council of the World Social Forum.

Mr. Mazen Darwish

is journalist, member of the International Federation of Journalists (IFJ) and founder and Director of the Syrian Centre for Media and Free Expression. He has a consultative status with the UN ECOSOC. In 2011, he received the Roland Berger Human Dignity Award 2011 for establishing the Syrian Center for Media and Free Expression.

Mr. Idrissa Sow is a Magistrate, Delegate Counselor at the Supreme Court of Senegal and Lecturer at Cheikh Anta Diop University in Dakar.

Holder of a PhD in public law from the Montesquieu University of Bordeaux, Mr. Sow is the author of numerous publications and books in the field of law.

Mr. Sow is also Commissioner at the African Commission on Human and Peoples' Rights (ACHPR) where he chairs the Working Group on Death Penalty and Extrajudicial, Summary or Arbitrary Killings in Africa.

Ms. Haifa Abu Ghazaleh

is a Jordanian politician and an advocate for human rights, peace and security, youth empowerment, as well as and inclusive governance.

Ms. Abu Ghazaleh is the Assistant Secretary General, Head of the Social Affairs Sector at the League of Arab States.

Ms. Abu Ghazaleh was nominated for the Nobel Peace Prize in 2005 following her nomination selection for the "1000 women for Noble Peace Prize".

Among Ms. Abu Ghazaleh's former positions:

لحظة تكريم واعتراف لمدافعين عن حقوق الإنسان Tribute to Human Rights Defenders



Estela de Carlotto

إستيلا بارنز دي كارلوتو

Argentine human rights activist. Her daughter, son-in-law and grandson were direct victims of human rights abuses in Argentina during the war. Since 1978, she has been involved in the "May Square Grandmothers" association, to be appointed in 1989 as president of this association, which aims to search for the identity of children kidnapped during the dictatorship period and to work to prevent the commission of this crime against humanity. Mrs. Estella received the United Nations Prize for Human Rights in 2003. The Association "May Square Grandmothers" also received the Félix Houphouët-Boigny Peace Prize in 2010.

ناشطة أرجنتينية في مجال حقوق الإنسان. كانت ابنتها وصهرها وحفيدها ضحايا مباشرين لانتهاكات حقوق الإنسان بالأرجنتين خلال الحرب. ومنذ سنة 1978 انخرطت في جمعية "جدات ساحة ماي"، ليتم تعيينها سنة 1989 رئيسة لهذه الجمعية التي تعمل على البحث عن هوية الأطفال المختطفين خلال فترة الديكتاتورية والعمل على منع ارتكاب هذه الجريمة ضد الإنسانية. حصلت السيدة إستيلا على جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سنة 2003. كما حصلت جمعية "جدات ساحة ماي" على جائزة فيليكس هوفويت بوانيي للسلام سنة 2010.



Albert Sasson

السيد ألبير ساسون

was the first Moroccan to pass the aggregation examination at the Paris University (sciences). From 1963 to 1969, he held the post of Dean of the Rabat Faculty of Sciences. As of 1974, and without losing touch with scientific issues, Mr. Sasson led a fruitful carrier at the UNESCO. He served as Assistant Director General and advisor to UNESCO Director General. He is a founding member of Hassan II Academy for Sciences and Techniques and President of the Association Bio Euro Latina. He is a former member of the Consultative Council on Human Rights (CCDH), the Board of Administration of the Royal Institute for Strategic Studies, the Economic, Social and Environmental Council (CESE) and the Supreme Council of Education, Training and Scientific Research (CSEFRS).

أول مغربي مبرز من جامعة باريس (العلوم)، شغل ما بين 1963 و1969 منصب عميد كلية العلوم بالرباط. ودون أن يتعد عن انشغالاته العلمية، عاش تجربة غنية جدا باليونيسكو منذ سنة 1974، حيث شغل منصب مساعد المدير العام لليونسكو ومستشاره الخاص. عضو مؤسس لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتكنولوجيا بالمغرب، ورئيس "رابطة أورو لاتينا". وعضو سابق في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمغرب، ومجلس إدارة المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الأعلى للتعليم والتكوين والبحث العلمي.

الرباط

اللقاء القبلي – المنتدى
العالمي لحقوق الإنسان



Abdelkader Zraih

a former member of the CNDH and former head of the Unit Mediation and Relationships with the Parliament.

A former member of the Chamber of Councilors, Mr. Azrii was Vice-chairman of the Committee on Justice, Legislation and Human Rights and chair of parliamentary group of the Democratic Confederation of Labour (CDT).

He chaired the Association "the Movement of Democratic Initiatives".

A former member of the executive bureau of the Democratic Confederation of Labor, Mr. Azrii also sat on the Special Commission for Education and Training which established the National Charter for Education and Training as well as on the commission responsible for drafting the current labor code.

السيد عبد القادر أزريع

عضو سابق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس وحدة الوساطة والعلاقات مع البرلمان. برلماني سابق بمجلس المستشارين، حيث شغل في هذا الصدد منصب نائب أول لرئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان كما كان رئيسا للفريق الكنفدرالي بالمجلس. وبالنسبة لنشاطه في إطار المجتمع المدني، شغل السيد أزريع منصب رئيس جمعية "حركة المبادرات الديمقراطية". كان السيد أزريع، وهو عضو سابق بالمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، عضوا باللجنة الخاصة للتربية والتكوين التي أعدت الميثاق الوطني للتربية والتكوين وكذا باللجنة الخاصة التي عهد إليها إعداد مدونة الشغل.



Soyata Maïga

is a graduate of the National School of Magistracy (ENM) of Paris and of the National School of Administration of Bamako.

Ms. Maïga worked as President and Vice-President of the African Commission on Human and Peoples' Rights (ACHPR) for many years. Ms. Maïga also served as Special Rapporteur on the Rights of Women in Africa (2007 - 2015) and chaired the Working Group on Indigenous Populations/Communities in Africa (2011 - 2019) as well as the Committee for the Protection of Persons Living with HIV (2015 - 2019).

Ms. Soyata Maïga has also been appointed as a member of the Independent High-Level Panel on Security and Development in the Sahel set up by the Secretary General of the United Nations (2022).

A member of numerous associations, Ms. Maïga Soyata is currently a lawyer in her country of origin, Mali.

السيدة سويطا مايفا

خريجة المدرسة الوطنية للقضاء بباريس، والمدرسة الوطنية للإدارة في باماكو. عينت السيدة سويطا مايفا في منصب نائبة الرئيس ثم رئيسة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. كما عملت مقرررة خاصة لحقوق المرأة في إفريقيا (2007-2015) وترأست الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين في إفريقيا (2011-2019) وكذلك لجنة حماية المصابين بالسيدا (2015-2019). كما عينت سنة 2022 عضوا في الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة. وهي عضو في العديد من الجمعيات وتعمل حاليا محامية في بلدها الأصلي، مالي.

الرباط

اللقاء القبلي - المنتدى
العالمي لحقوق الإنسان



Raji Sourani

السيد راجي الصوراني

is a lawyer and human rights defender. He is the founding president of the Palestinian Centre for Human Rights. He was awarded the Joint Laureate for Robert F. Kennedy Memorial for Human Rights.

He is currently a member of the International Commission of Jurists (ICJ), Vice-President of the Federation Internationale des Ligues des Droits de l'Homme (FIDH); and President of the Board of Trustees of the Arab Organisation for Human Rights (AOHR).

محام ومناضل في مجال حقوق الإنسان والرئيس المؤسس للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. الحاصل على عدة جوائز في مجال حقوق الإنسان. وهو عضو في اللجنة الدولية للحقوقيين، ونائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان



Latifa Jbabdi

السيدة لطيفة جبابدي

a former member of the Advisory Council for Human Rights (CCDH) and a former member of the Equity and Reconciliation Commission (IER), a founding member of the Moroccan Association for Human Rights (AMDH), and a former president of the Union of Women's Action (UAF). She was also a chief editor of the Arabic-speaking newspaper "8 Mars" from 1983 to 1994.

Ms. Jbabdi was appointed in 1998 ambassador of the civil society to the UN Commission on Human Rights and coordinator for Morocco and the Arab World of the World March of Women.

Ms. Jbabdi was also coordinator of the regional conference of African women's NGOs in preparation of the Vienna Conference on Human Rights in 1993. As coordinator of the National Council for the Reform of the Personal Statute (Moudawana) in 1992.

عضو سابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وعضو مؤسس للجمعية المغربية لحقوق الإنسان ورئيسة سابقة لاتحاد العمل النسائي. تولت رئاسة تحرير صحيفة 8 مارس ما بين 1983 و 1994. عينت سنة 1998 سفيرة المجتمع المدني لدى لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ثم منسقة للمسيرة العالمية للنساء في المغرب والعالم العربي. انتخبت سنة 1993 منسقة للمؤتمر الإقليمي للمنظمات النسائية الإفريقية غير الحكومية، كما كانت منسقة للمجلس الوطني لإصلاح مدونة الأحوال الشخصية سنة 1992. شاركت في تأسيس وتنشيط العديد من الأضرىات المغربية من أجل النهوض بحقوق المرأة.

